

أسباب
تغيّر الحكم الشرعي
بالنظر إلى الواقع



الأستاذ الدكتور

بشير مهدي الكبيسي

تدريسي في جامعة الانبار

كلية العلوم الإسلامية – الرمادي

والسيدة إيمان نزال محيسن

طالبة دراسات عليا في الكلية نفسها

ملخص البحث

١. تتصف جميع الأحكام بالثبات، ولكن الحاصل أنَّ للواقعة الواحدة حكمين أو أكثر بسبب اختلاف القرائن والأحوال، فيكون التغير في رفع تطبيق حكم لا رفع الحكم الأصلي وتطبيق الحكم الذي يلائم الظرف الخاص للواقع.
٢. يراعي الاجتهاد التطبيقي المعيارية الشخصية في التشريع، ويحاول أن يحقق الغاية التي من أجلها شرع الحكم، ودوره تنزيل أحكام الشريعة على الواقع بكل مؤثراته، فيضمن أن يكون المال في التطبيق موافقا لمقاصد الشارع، فيعالج مشكلات الواقع الإنساني ومستجداته، فله أهمية كبيرة يُزاد على ذلك كون موضوعه أصولياً فقهيّاً في تطبيق ما يحقق مقاصد الشريعة.
٣. يتجاذب الحكم كل من السبب، والشرط، والعذر، والمانع، وتحدد قوة السبب وثبات العلة وجود الحكم واستمراره ما لم يطرأ المانع أو العذر، فيؤول الحكم إلى السقوط أو التخفيف أو النقل إلى البديل أو الثبات، فأوصي بالتيسير على أصحاب الأعذار في ما يعرض من الحوادث.
٤. يكون تدخل السلطان (ولي الأمر) في تغيير الحكم على ناحيتين، المصالح المرسلة والسياسة الشرعية، وقد تدخل الأولى في الثانية ضمناً، وتصرفاته نافذة على الرعية إذا كانت تبنى على تحقيق المصلحة للجماعة، فيكون وعمّاله وكلاء في إقامة المصالح العامة، مثل إقامة العدل، وضبط الأمن ودرء الفساد، ونشر العلم، وغير ذلك.
٥. لا تقتصر تغييرات الظروف في الزمان والمكان على فساد الأخلاق أو تغيير العرف، ولكن على خصوصيات واقعية تشتمل عليها، فأوصى علمائنا من يفتي بالاطلاع على واقع المستفتي وظروف بلده، وألا تكون فتواهم حبيسة واقعهم فقط.
٦. تكاد تكون الضرورة والمصلحة العاملين الأساسيين في تأثير أغلب الأسباب المذكورة في الرسالة، ومجال تأثيرهما ثابت في تحقيق مقاصد الشرع التي تدور بين درء المفسد وجلب المصالح، فأوصي بمراعاة عدم دفع الضرر بضرر آخر، لأن ذلك يخالف تحقيق تلك المقاصد.

Abstract

Reasons for changing the Religious Rules According to the Fundamentalists

The thesis consists of an introduction and two chapters and a conclusion. The introduction implies the value of the study, reason for choosing it and the previous studies with the difficulties, methodology and the procedure. The first chapter deals with the reasons of altering the rules according to the situation. It includes two parts: the first includes the reasons and prohibitions and the conditions. It consists of three requirements. The first one is associated with the reason, the problem and prohibition. The second one deals with the condition and the quality whereas the third one studies the interference of the person in charge. The second part includes: the circumstances and includes for requirements; the first is concerned with the place, the second with the time, the third deals with the necessity whereas the fourth deals with the custom and habits.

Chapter two includes the reasons behind changing the rules as far as the mature is concerned. It includes two sections. The first includes the situation of mature. There are three requirements accordingly: the first requirement deals with the adaptability and the defects, the second includes the intention while the third deals with the commencement of the action.

The second part includes five requirements according to the actions of the mature: the first is concerned with the privileges, the second determination and license, the third: the part and the whole and the fourth with the consequence and the fifth with the suspicion.

The conclusion includes the most outstanding results. They are:

١. All the rules are characterized by rigidity and the ultimate goal is to apply the original rule and the one which is suitable for the occasion of the incident.
٢. The applied judgment the normative character in religion.
٣. The rule should take into consideration the case, the condition the excuse and the obstacle.
٤. The interference of the person in charge. It implements the privileges and the religious policy.
٥. Changing of circumstances means the changing of time, place, habit as well as other factors. For these reasons our scientists have recommended people to be acquainted with the situation, the one who is asking for the legal opinions and the circumstances of his country in order to avoid narrow legal opinions.
٦. Necessity and the need are the fundamental factors which are affecting the rule.

المقدمة

الحمد لله رافع الحرج عن عباده المؤمنين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين وصحابته الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... أما بعد:

فقد ولدت المناهج والدراسات الأصولية ضيقة المسالك نزيرة القواعد والتأويلات، ثم أخذت تتطور شيئاً فشيئاً حالها حال الوليد حتى أصبحت متكاملة تقريباً في أول أثر وصل إلينا، وهو كتاب الرسالة للإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -؛ ثم تطورت المناهج والدراسات الأصولية مروراً بمرحلة التقعيد والتأصيل ثم التقسيم ومحاولة تخريج الفروع على الأصول حتى ظهرت مدرسة الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى -، التي تحدثت عن مقاصد الشريعة، فبينت أن الشريعة الإسلامية مبنية على جملة من المقاصد والأصول الثابتة التي من شأنها أن تكون نبراساً للمتفقهين في الدين، ومرجعاً عند تضارب الآراء وتبدل العصور شريطة إجادة فهمها.

وإن مما يبرز لنا أهمية هذا العلم مقولة حجة الإسلام الغزالي - رحمه الله - حين قال: (وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد)^(١)، كيف لا وأصول الفقه من العلوم التي تُعنى بفهم الأحكام الشرعية، وإخراجها للواقع كيلا تكون حبيسة النصوص؛ إذ الفهم هو الخطوة الأولى للتطبيق.

ونظراً لأهمية هذا العلم أحببت أن أكتب فيه فاخترت موضوعاً هو (أسباب تغيير الحكم الشرعي بالنظر إلى الواقع)؛ وذلك لأجمع شتاتها تحت الأسباب المعتمدة،

(١) ينظر: المستصفي: ١٤/١.

تيسيراً لمعرفة ما ورداً للفروع إلى أصولها، والجزئيات إلى كلياتها، حتى تكون هذه الأسباب في متناول الدارسين، يرجعون إليها متى أرادوا التعرف على شيء منها.

لذا فإننا نتبعنا ما قيل في الأسباب من زمان ومكان وحاجة وعرف وغيرها التي كان لها الأثر في تغير الأحكام في مؤلفات العلماء، كما يتتبع المقتفي الأثر، فكانت لي جولات في مؤلفاتهم قديماً وحديثاً ممن تكلم على بعض الأسباب وتغير الفتوى عموماً.

أسباب تغيير الحكم بالنظر إلى الواقع

تعدّ دراسة الواقع الإنساني من أعقد الدراسات وأعسرها؛ وذلك لطبيعة ذلك الواقع وتداخل معطياته وخيوطه وظواهره، وتسارع أحداثه وقضاياها ونوازلها، لذا يُعدُّ فهمه أمراً مهماً في عملية الاجتهاد، فهو بذل كل ما في الوسع واستعماله ما ينبغي استعماله لمعالجة واقعة إنسانية وحوادث الزمان المختلفة بصيغة دينية وبحكم شرعي.

وفهم الواقع الذي يراد تحكيمه بالضوابط الشرعية، فقد استحضره السلف والخلف بتفاوت من حيث مقدار الفهم ودرجات صوابه وملاءمته للحقيقة، ورتبوا عليه أحكامهم وفتاواهم وآراءهم، وأبرزوا بجلاء تحقق قاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان والحال وتبدلها بتبدل الواقع الحياتي ومشكلاته وظواهره وحوادثه^(١).

(١) ينظر: الاجتهاد المقاصدي: الخادمي: ٥٢.

المبحث الأول

قيام الأسباب والموانع وانتفاء الشروط

هنا علاقة متبادلة بين الحكم وكل من السبب والمانع والشرط، على أن تكون الأسباب أسباباً بوضع الشارع؛ لأن الحكم التكليفي إنما هو من الشارع، فتكون إمارات لوجود تلك الأحكام، والسبب المتبادل مع الحكم التكليفي هو ما وضعه الشارع وهو الذي يجعل الأسباب التي ترتبط بها الأحكام أسباباً، فمتى وُجد السبب؛ كان هناك مسبب، سواء أقصده المكلف أم لا، كمن اشترى شيئاً فإنه يترتب عليه ثبوت ملك العين له، وبالمقابل ثبوت ملك الثمن للبائع، قصد ذلك أم لا^(١).

وهذه العلاقة قد تغير الحكم - كما سيأتي - وقد تؤخره، وذلك عندما يتعلّق الشرط بالحكم مع بقاء السبب قائماً، قال السرخسي: (إن التعلّيق كما يُوجب الحكم عند وجود الشرط يُوجب نفي الحكم قبل وجود الشرط بمنزلة التأجيل وبمنزلة خيار الشرط في البيع فإنه يدخل على الحكم دون السبب حتى يتأخّر الحكم إلى سقوط الخيار مع قيام السبب)^(٢).

المطلب الأول: السبب والعلة والمانع.

السبب لغة: الحبل هو أحد الأسباب، والجمع: أسباب. وهو اسم لما يتوصل به إلى المقصود^(٣).

أما عند الأصوليين فهناك تعريفات عدة منها: هو عبارة عما يكون طريقاً للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه^(٤).

(١) ينظر: أصول الأحكام، أحمد عبيد الكبيسي: ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) أصول السرخسي: ٢٦٠/١.

(٣) ينظر: لسان العرب، ابن المنظور: ٤٥٨/١.

(٤) التعريفات، للجرجاني: ١١٧/١.

وقال الآمدي: كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعي على كونه معرّفاً لحكم شرعي^(١). وقال الغزالي: ما يحصل الشيء عنده لا به^(٢). قال ابن حزم: (كل أمر فعل المختار من أجله، لو شاء لم يفعله)^(٣).

ولا حاجة للترجيح لأن التعريفات تدل عليه -أي على الترجيح- ولكن من نواحٍ مختلفة، إلا تعريف الظاهرية، إذ حُصر السبب بفعل المكلف وذلك غير جامع؛ لأن من الأسباب ما لم يدخل في مقدوره^(٤). وهذه وجهة نظر، أما الوجهة الأخرى فهي أن جميع الأحكام التكليفية تدخل تحت مقدوره. والعلة لغة: من كل شيء سببه^(٥).

وفي الاصطلاح هي: الوصف الظاهر المنضبط الذي جعله الشارع موجباً للحكم، ومعرّفاً له. كالسّقر الذي هو علة إباحة القصر^(٦).

وهذا التعريف أقرب إلى السبب لذلك أجد الأصوب إنه: الوصف الظاهر المناسب المنضبط لتخريج الحكم، والله تعالى أعلم. وهي -عند الشاطبي- الحكم والمصالح بنفسها لا مظنتها والتي تعلقت بها الأوامر والإباحة، والمفاسد التي تعلقت بها النواهي، كالمشقة التي هي علة إباحة القصر في السفر^(٧).

(١) الإحكام للآمدي: ٢٧١/٣، البحر المحيط، الزركشي: ٣٦٠/١، إرشاد الفحول: ٦.

(٢) المستصفى، للغزالي: ٩٤/١.

(٣) الإحكام، لابن حزم: ١٠٠/٨.

(٤) ينظر: نظرية السبب دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والفقه القانوني المدني، علي المهداوي: ٣٩.

(٥) ينظر: المعجم الوسيط، مجموعة من العلماء: ٦٢٤.

(٦) معجم مصطلحات أصول الفقه، قطب مصطفى سانو: ٢٨٨، ٢٨٩.

(٧) الموافقات، للشاطبي: ٤١١/١.

والمانع: سبب يقتضي علة تنافي علة ما منع، وحضور المانع يرفع حكم السبب لبطلان علة ذلك إن لم يقصد إلغاء حكم السبب- أما مع القصد فهو معنى غير معتبر، فابتناء الأحكام على مقتضى حصول المانع، أما إن حصل قصد إسقاط حكم السبب فهو عمل غير صحيح. والدليل على ذلك النقل، قال تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْتُهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾^(١)، فقد عوقبوا على قصد التحايل على حق المساكين بتحريمهم المانع^(٢). وسيأتي في الأقسام ذكر التحايل كأثر لسبب غير مشروع.

أقسام السبب:

قبل الخوض في تأثير السبب على الحكم أود أن أعرض أقسام السبب؛ لأن قوة كل نوع لها تأثيرها، قال الأصوليون: (الحكمة من الأسباب التعريف بالأحكام الشرعية؛ لأنه لما عسر على الخلق معرفة خطاب الله تعالى في كل حال ولاسيما بعد انقطاع الوحي أظهر الله سبحانه خطابه لخلقه على مثال اقتضاء العلة الحسية معلولها، حذراً من تعطيل أكثر الوقائع عن الأحكام الشرعية، لذا فإن لكل حكم من الأحكام سبباً ظاهراً يترتب الحكم عليه)^(٣)، وكذلك قالوا في تأثير العلة، إذ قال عبد العزيز بن عبد السلام: (وَالْأَصْلُ أَنْ تَزُولَ الْأَحْكَامُ بِزَوَالِ عِلْلِهَا فَإِذَا تَنَجَّسَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ ثُمَّ بَلَغَ قُلَّتَيْنِ زَالَتْ نَجَاسَتُهُ؛ لِزَوَالِ عِلَّتِهَا، وَهِيَ الْقَلَّةُ، وَلَوْ تَغَيَّرَ الْكَثِيرُ ثُمَّ أُزِيلَ تَغْيِيرُهُ طَهَرَ؛ لِزَوَالِ عِلَّةِ نَجَاسَتِهِ، وَهِيَ التَّغْيِيرُ، فَإِذَا انْقَلَبَ الْعَصِيرُ خَمِراً زَالَتْ طَهَارَتُهُ، فَإِذَا انْقَلَبَ الْخَمْرُ خَلًّا زَالَتْ نَجَاسَتُهَا، وَكَذَلِكَ الصَّبَا وَالسَّفَهَ)^(٤). ومن خلال معرفة أوجه التقسيم تكون هناك علاقة جديدة تربط المصطلحات التي مرت بنا.

(١) سقري القلم: الآية ١٧.

(٢) ينظر: الموافقات، للشاطبي: ٤٤٦/١.

(٣) ينظر: المستصفى، للغزالي: ٩٣/١، وينظر: الإحكام، للآمدي: ١١٩/١.

(٤) قواعد الإحكام في مصالح الأنعام، عبد العزيز عبد السلام: ٥/٢.

وأول الأوجه: ما يقابل المباشرة كمن حفر بئراً فكان سبباً في التردية، والمردى صاحب علة، فحصل الموت بالتردية، ولكن عند وجود البئر.

والوجه الثاني: هو علة العلة، كالرمي في القتل، فالواسطة فيه -الآلة- لا يحصل الحكم إلا بها.

والوجه الثالث: العلة عند غياب الشرط، كالنصاب بدون الحول.

والوجه الرابع: العلة الشرعية الكاملة، وهو وجه بعيد لتصور حدوث الحكم بها أو به كسبب وهو بعيد؛ لأن الحكم يحصل عند السبب لا به^(١).

وقسم بعض الأصوليين الأسباب على قسمين: مجازية، وحقيقية. فالمجازية تكون في معنى العلة، أما الحقيقية فهي ما تتوسط وبينهما علة.

وهناك تقسيم مبني على المناسبة: ويكون السبب من هذه الناحية على قسمين: الأول: سبب مناسب للحكم، وهو ما يترتب على شرع الحكم معه تحقيق مصلحة، فتكون المصلحة نتيجة لذلك. الثاني: سبب غير مناسب، وهو ما لا تظهر المصلحة المترتبة على شرع الحكم منه.

وهناك تقسيم آخر للأسباب بناءً على مقتضى الحكمة فهي على قسمين:

الأول: الأسباب المشروعة والتي تترتب عليها آثارها الشرعية وبها تتحقق الحكمة. والثاني: أسباب غير مشروعة لأنها تقضي إلى مفسد، وفيها مخالفة شرعية^(٢).

وهناك أقسام أخرى ولكنها أوجه للأقسام المذكورة، قال صاحب التلويح: (يعتبر تعدد الأقسام اختلاف الجهات والاعتبارات ..)^(٣).

(١) ينظر: الإحكام، للآمدي: ١١٩/١.

(٢) ينظر: نظرية السبب، علي أحمد المهداوي: ٤٠، ٦٧.

(٣) شرح التلويح، التفتازاني: ٢٤٧/٢.

المطلب الثاني: الشرط والصفة. وهو على فرعين:

الفرع الأول: التعريف بهما وشروط تغييرهما للحكم الشرعي:

الشرط لغة: العلامة. وهو: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط ومنه أشرط الساعة^(١).

واصطلاحاً: ما لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، ولكنه يلزم من عدمه عدم المشروط^(٢).

وعرف بأنه ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عن ماهيته ولا يكون مؤثراً في وجوده^(٣).

ومثله الصفة، وهي: الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها. وهي: الإمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف به^(٤).

وهناك شروط لتغيير الشرط والصفة للحكم: منها أن يكون متصلاً، فلو قال شخص: «فلان عليّ ألف وديعة»، يفيد الوجوب لقوله «عليّ»، أمّا قوله «وديعة»، فقد غيره إلى الحفظ. وهذا التغيير يصح موصولاً^(٥).

وهو على نوعين:

الأول: الشرط الذي عدمه مغل بحكمة السبب: كالقدرة على التسليم في باب البيع، ويسمى عند الأصوليين: «شرط السبب». الثاني: الشرط الذي عدمه مشتمل على حكمة مقتضاها نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب، ويسمى عند

(١) لسان العرب، لابن المنصور: ٣٢٩/٧.

(٢) مذكرة في أصول الفقه، للشنقيطي: ٥١.

(٣) ينظر: التعريفات، للجرجاني: ١٢٥/١. والمستصفي، للغزالي: ٢٦١/١.

(٤) التعريفات، للجرجاني: ١٣٣/١.

(٥) ينظر: أصول الشاشي: ٢٥٧/١. وينظر: المستصفي، للغزالي: ٢٥٧/١.

الأصوليين: (شرط الحكم)، وكذلك (الشرط الأصلي الحقيقي)، ومثاله: الطهارة بالنسبة إلى الصلاة، فإن الصلاة لا تصح بدون الطهارة، إلا في حالة تعذرها^(١). والشرط بنوعيه من أنواع البيان على خلاف بين العلماء في كيفية التغيير به.. فعند الحنفية المعلق بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله. وقال الشافعي: التعليق سبب في الحال إلا أن عدم الشرط مانع من حكمه في المحل لانعدام العلة. فعند الشافعية لا نفقة للمبتوتة إلا إن كانت حاملاً، لأن الكتاب علق الإنفاق بالحمل، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِبَنِيكُمْ مِمَّنْ مَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمُ فَسَرِّضْهُ لَهٗ أُخْرَىٰ﴾^(٢)، فامتنع الحكم عند الشافعي لانعدام الشرط. أما عند الحنفية فوجب الإنفاق بالعمومات. وكذلك الحال عند ترتب الحكم على الاسم الموصوف^(٣).

الفرع الثاني: تأثير السبب والشرط والصفة والمانع في تغيير الحكم:

يتجاذب السبب ووجود الشرط -ولو احتمالاً- والموانع والأعذار في إبطال الحكم أو تخفيفه أو إثباته وكذلك في وجوب الأداء، أما العجز فينقل إلى البدل^(٤). لذلك سأجعل الموضوع على محاور:

المحور الأول: تأثير قوة السبب على العذر والمانع والشرط: تختلف الأسباب من حيث قوتها في التأثير والتأثر على ما يتجاذب والسبب من المؤثرات، وسيكون في إيراد الأمثلة للتوضيح الأمثل:

المثال الأول: إن سبب وجوب الصيام شهود شهر رمضان، ومع سفر كان للمكلف الإفطار. فآثرت قوة السبب على: أ - القضاء فهو واجب.

(١) ينظر: معجم مصطلحات أصول الفقه، قطب سائق: ٢٤٥.

(٢) سورة الطلاق: من الآية ٦.

(٣) ينظر: أصول الشاشي: ٢٥٠/١، وينظر: أصول السرخسي: ٣٦/٢.

(٤) ينظر: كنز الوصول إلى معرفة الأصول، للبزدوي: ٣٥/١.

ب- ترجيح قول القائلين بصحة صيامه حال السفر فأجزأه، بخلاف صيام الحائض إذ حرم عليها، وقد نص الدليل قال مالك: ذَلِكَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَإِذَا رَأَتْهُ فَلْتَفْطِرْ، وَلْتَقْضِ مَا أَفْطَرْتَ، فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهَا الدَّمُ فَلْتَغْتَسِلْ، وَلْتَصُمْ^(١).

وقيل: الحرمة لقوة العذر حتى أطلق عليه البعض مانعاً، على الرغم من اشتراكه مع صيام المسافرين في وجوب القضاء، قالت عائشة رضي الله عنها: (كُنَّا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ)^(٢)، ووجه الدلالة فيه في قضاء الصيام لأن الحيض حالة عذر يجب عليها ترك الصيام فيه^(٣).

وكذلك الحال عند وقوع السبب مع العجز فالمرضى إن صام وقع صيامه عن الفرض لانعدام حقيقة العجز - إذ لا يقبل مجرد احتمال العجز - فانعدام حقيقة العجز قد تظهر بصيامه مع إن مجرد الصيام لا يدل على عدم العجز إلا إنه فيه الاحتمال - ففات شرط الرخصة فصح صيامه، وصيامه دليل عدم خوف ازدياد المرض، فالمرض متنوع:

فمنه ما يضر فنبت فيه الترخص للحاجة، ولم يشترط فيه العجز الحقيقي دفعاً للحرص - وسيأتي في مبحث الرخصة - ومنه ما لا يضر، ولأنه من المعروف أن التخفيف عنه لمرضه إنما هو في إفطاره عند المرض رحمة به، ولأجل عدم ازدياد مرضه وبالتالي عدم هلاكه.

المثال الثاني: سبب وجوب الزكاة هو ملك النصاب، أما حولان فهو شرط، ولقوة السبب جاز تعجيل الزكاة في باب الأداء بخلاف تعجيلها قبل وجود النصاب لعدم السبب.

(١) موطأ مالك: ٤١٠/١.

(٢) صحيح مسلم: ٢٦٥/١ (٦٩) باب وجوب قضاء الصيام على الحائض.

(٣) ينظر: إجابة المسائل شرح بغية الأمل، محمد إسماعيل (الأمير): الأهدل: ٤٥/١.

المثال الثالث: سبب وجوب الحج البيت لإضافته إليه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، أما الاستطاعة فهي شرط، وقوة السبب أثرت في إنه لو حج قبل وجود الاستطاعة فإنه يكفي عن حجة الإسلام، أما تعلق الحكمة بقوة البدن مع المال، فأثر في حكم الإنابة فلا إنابة عن الصبي ولكن ينوب عن العاجز عند أكثر العلماء^(٢).

المحور الثاني: تأثير التعليق بالشرط والصفة على تغيير الحكم: يقول الأمدي: (والحكم الشرعي في ذلك إنما هو قضاء الشارع على الوصف بكونه مانعاً أو شرطاً لا الوصف نفسه المحكوم عليه)^(٣).

ويكون تغيير الحكم مع وجود الشرط ابتداءً؛ لأنه يدخل على الكلام فيغيره عما كان يقتضيه لولا وجوده، وأثره التبديل، فعند انعدام الشرط يتبدل الحكم إلى غيره، ومثاله في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ﴾ في الآية السابقة بقي الوجوب في إيتاء الأجور ولكنه وجوب البذل بالعقد نفسه، وفي كل الأحوال هو بيان وفيه التغيير^(٤).

إذن: يكون حساب المصلحة ضابطاً مهماً في تغيير الحكم إذا تجاذبته هذه الأوصاف، فإن ترتبت المصلحة على قصد المكلف في فعله كان الشرط مطلوباً، وكذلك بالنسبة للمانع، فإن كان في الأخذ به الحاق ضرر ما كان المانع غير معتبر، يقول ﷺ: (لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة)^(٥).

ولذلك يرى جمهور الفقهاء منهم المالكية، والشافعية، والحنابلة أن الخلطة تأثيراً في الزكاة من حيث الجملة، أما الحنفية فإنهم لا يقولون بتأثير الخلطة على

(١) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

(٢) ينظر الإحكام، للامدي: ٢٧٢/٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: أصول السرخسي: ٣٥/٢، وينظر: المستصفي، للغزالي: ٢٦١/١.

(٥) أخرجه البخاري: ٥٢٦/٢ (١٣٨٢) باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع.

الزكاة، ويرى الجمهور أن النية إذا كانت بقصد الرفق وعدم الفرار من الزكاة فلا حرج فيها^(١).

المحور الثالث: تأثير المانع على الحكم: ويتضح في موضوع الحيض والنفاس. وهناك قيدان في تعريفهما، وهما: كونهما خبثاً. وكونهما حدثاً. أما الفارق بينهما فهو: إنَّ النفاس حالة مرضية بخلاف الحيض. فقد قيل فيهما: (الحيض دمٌ يَنْفُضُهُ رَحِمُ امْرَأَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الدَّاءِ وَالصَّغَرِ، فَقَيْدُ الرَّحِمِ يُخْرِجُ دَمَ الاسْتِحَاضَةِ وَالْجَرَّاحِ، وَالسَّلِيمَةُ مِنَ الدَّاءِ يُخْرِجُ النَّفَاسَ لِأَنَّ النَّفْسَاءَ فِي حُكْمِ الْمَرِيضَةِ، ثُمَّ هَذَا التَّعْرِيفُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مُسَمَّى الْحَيْضِ خَبَثٌ، أَمَّا إِنْ كَانَ مُسَمَّاهُ الْحَدَثُ الْكَائِنُ عَنْ الدَّمِ الْمُحَرَّمِ لِلتَّلَاوَةِ وَالْمَسِّ كَاسْمِ الْجَنَابَةِ لِلْحَدَثِ الْخَاصِّ لَا لِلْمَاءِ الْخَاصِّ، فَتَعْرِيفُهُ مَانِعِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ بِسَبَبِ الدَّمِ الْمَذْكُورِ عَمَّا اشْتَرَطَ فِيهِ الطَّهَارَةُ وَعَنْ الصَّوْمِ وَالْمَسْجِدِ وَالْقُرْبَانِ وَالْمُعْرِفِ لَخُرُوجِهِ مِنَ الرَّحِمِ بَعْدَ خُرُوجِهِ حِسًّا مِنَ الْفَرْجِ مَعَ عَدَمِ الصَّغَرِ وَالْحَبْلِ)^(٢)، وفيه تصريح على أن الحيض مانع من الحكم الذي يشترط فيه الطهارة، فكان فيه تغير واضح للحكم.

تأثير الحيض والنفاس على تغير الحكم:

لقد ذكر كل من الحيض والنفاس في موضعين، هما: شروط وجوب الطهارة، لأنهما أحد تلك الشروط. وشروط صحة الطهارة، لأنهما منها أيضاً^(٣). قال السيوطي: (يَتَعَلَّقُ بِهِ عِشْرُونَ حُكْمًا: اثْنَا عَشَرَ حَرَامٌ تِسْعَةٌ عَلَيْهَا: الصَّلَاةُ، وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ، وَالطَّوَّافُ، وَالصَّوْمُ، وَالْإِعْتِكَافُ، وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيَّتَهُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَمَسُّهُ، وَكِتَابَتُهُ عَلَى وَجْهِهِ. وَالطَّهَارَةُ، وَحُضُورُ

(١) ينظر: الأم، للشافعي: ١٣/٢، بدائع الصنائع: ٨٦٩/٢، المغني، لابن قدامة: ٦٠٩/٢، فتح القدير، لابن الهمام: ٩٦/١، الدسوقي والشرح الكبير: ٤٤٠/١، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي: ١٢/٢.

(٢) فتح القدير، للكمال ابن الهمام: ١٦٠/١.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر، لابن النجيم: ١٣٧/١.

الْمُحْتَضِرِ وَثَلَاثَةً عَلَى الزَّوْجِ: الْوَطْءُ وَالطَّلَاقُ وَمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَثَمَانِيَةً غَيْرُ حَرَامٍ: الْبُلُوغُ وَالْأَغْتِسَالُ وَالْعِدَّةُ وَالِاسْتِبْرَاءُ وَبَرَاءَةُ الرَّحِمِ، وَقَبُولُ قَوْلِهَا فِيهِ وَسُقُوطُ الصَّلَاةِ وَطَوَافُ الْوَدَاعِ^(١).

فكل ما ذكر في ما حرم عليها، إنما هو تغير: أما من الفرض، كالصلاة. أو من السنة، كسجود التلاوة. أو من الجواز، كدخول المسجد. وبعد التحريم يتوجب قضاء بعض العبادات دون بعض، كما في الحديث: عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ قَالَتْ: (سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟)، فقالت: (أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟)، قُلْتُ: (لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ)، قالت: (كَانَ يُصَيِّبُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ)^(٢).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا جِئْنَا سَرِفَ طَمِنْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: (مَا يُبْكِيكِ؟) قُلْتُ: لَوَدِدْتُ وَاللَّهِ أَنِّي لَمْ أَحُجَّ الْعَامَ، قَالَ: (لَعَلَّكَ نَفِسْتِ) قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: (فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي)^(٣).

إذن: ليس للحيض تأثير على القدرة، أو العقل، فلا تأثير له على الأهليتين، إلا أن الحرج سبب في رفع القضاء للصلاة، قال صاحب كشف الأسرار: (الحيض والنفاس لا يَعْدِمَانِ أَهْلِيَّةَ لَا أَهْلِيَّةَ الْوُجُوبِ وَلَا أَهْلِيَّةَ الْأَدَاءِ لَأَنَّهُمَا لَا يُخْلَانِ بِالذِّمَّةِ وَلَا بِالْعَقْلِ وَالتَّمْيِيزِ وَلَا بِقُدْرَةِ الْبَدَنِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَسْقُطَ بِهِمَا الصَّلَاةُ كَمَا لَا يَسْقُطُ الصَّوْمُ لَكِنَّ الطَّهَارَةَ عَنِ الْحَيْضِ وَالْنَّفَاسِ شَرِطَتْ لِلصَّلَاةِ عَلَى وَفَاقِ الْقِيَاسِ كَالطَّهَارَةِ عَنْ سَائِرِ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ وَقَدْ شَرَعَتْ الصَّلَاةُ بِصِفَةِ الْيُسْرِ فَإِنَّهَا وَإِنْ وَجَبَتْ بِقُدْرَةٍ مُمَكِّنَةٍ لَكِنْ فِي شَرْعِهَا نَوْعٌ يُسَرُّ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا وَجَبَتْ خَمْسَ مَرَّاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَلَمْ تَجِبْ خَمْسِينَ مَرَّةً كَمَا فِي الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي: ٤٣٣/١ - ٤٣٤.

(٢) صحيح مسلم: ٢٦٥/١، (٦٩) باب وجوب قضاء الصوم على الحائض.

(٣) صحيح البخاري: ٦٨/١، (٣٠٥) باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف.

الْحَرَجَ مَدْفُوعٌ فِيهَا حَتَّى لَوْ لَحِقَ الْمُصَلِّي حَرَجٌ فِي الْقِيَامِ سَقَطَ الْقِيَامُ عَنْهُ إِلَى الْقُعُودِ ثُمَّ إِلَى الْإِيمَاءِ وَالْإِسْتِقَاءِ عَلَى الظَّهْرِ عَلَى مَا عُرِفَ^(١).

أما تعليله لذلك ففي قوله: (وَفِي فَوْتِ الشَّرْطِ فَوْتُ الْأَدَاءِ ضَرُورَةٌ لِتَوْقُفِ الْمَشْرُوطِ عَلَى الشَّرْطِ وَفِي وَضْعِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ مَا يُوجِبُ الْحَرَجَ فِي الْقَضَاءِ أَيْ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّ الْحَيْضَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ أَقْلٌ فِي ثَلَاثِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا كَانَ الْوَاجِبُ دَاخِلًا فِي حَدِّ التَّكَرَّارِ لَا مَحَالَةَ وَكَذَا النَّفَاسُ فِي الْعَادَةِ يَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ مُدَّةِ الْحَيْضِ فَيَتَضَاعَفُ الْوَاجِبَاتُ فِيهِ أَيْضًا وَهُوَ مُسْتَلَزِمٌ لِلْحَرَجِ وَهُوَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا فَلِذَلِكَ أَيْ لِلزُّومِ الْحَرَجَ وَضِعَ أَيْ أُسْقِطَ الْقَضَاءُ عَنِ الْحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ وَقَدْ جُعِلَتْ الطَّهَارَةُ عَنْهُمَا أَيْ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّوْمِ أَيْضًا نَصًّا بِخِلَافِ الْقِيَاسِ لَا يَظْهَرُ لُزُومُهَا فِيمَا وَرَاءَ صِحَّةِ الْأَدَاءِ بَلْ جُعِلَ فِي حَقِّ الْقَضَاءِ كَأَنَّ الطَّهَارَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ وَأَنَّهَا تَرَكَتْ الْأَدَاءَ مُخْتَارًا فَيَجِبُ الْقَضَاءُ وَلَمْ يَكُنْ فِي قَضَائِهِ أَيْ قَضَاءِ الصَّوْمِ حَرَجٌ لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْرِقًا لَوْقَتِ الصَّوْمِ وَهُوَ الشَّهْرُ فَلَمْ يَسْقُطْ أَصْلُ الصَّوْمِ أَيْ أَصْلُ وَجُوبِهِ عَنْ الذِّمَّةِ وَإِنْ سَقَطَ أَدَاؤُهُ كَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ مَا دُونَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. فَإِنْ قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ النَّفَاسُ مُسْقِطًا لِلْقَضَاءِ إِذَا اسْتَوْعَبَ الشَّهْرَ كَمَا كَانَ مُسْقِطًا لِقَضَاءِ الصَّلَاةِ قُلْنَا حُكْمَهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْحَيْضِ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْحَيْضُ مُسْقِطًا لِلصَّوْمِ بِوَجْهِه كَانَ حُكْمُ النَّفَاسِ كَذَلِكَ وَإِنْ اسْتَوْعَبَ الشَّهْرَ وَلَمَّا أُسْقِطَ الْحَيْضُ الصَّلَاةَ لَا مَحَالَةَ أُسْقِطَ النَّفَاسُ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْعِبِ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ وَكَذَا وَقُوعُهُ فِي وَقْتِ الصَّوْمِ مِنَ النَّوَادِرِ فَلَا يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَيْهِ^(٢).

(١) كشف الأسرار، علاء الدين الحنفي: ٣١٢/٤.

(٢) المصدر السابق: ٣١٣/٤.

المطلب الثالث: تدخل ولي الأمر وتأثيره على تغيير الحكم.

خلق الله تعالى الكون ووضع أسساً وقوانين لصيانته والإبقاء على الوجود ولا يسلم ذلك إلا بالتزام ضوابط معينة تحفظ ذلك، والسياسة الشرعية بما تتضمنه من الحدود والعقوبات والتعزيز تؤدي إلى المصالح، وقد وضع الشرع أساسيات هذه السياسة، ثم منح للسلطان حق التصرف في تدبير أمور الناس وتقويم العوج على وفق معايير وضوابط، فكان تدخل ولي الأمر سبباً من أسباب التغيير في تطبيق الأحكام^(١).

قال البوطي: (ما يسمى بالسياسة الشرعية يلجأ إليها الحاكم لظروف معينة، والميزان في ذلك إنما هو بصيرة الإمام العادل وسياسة الحاكم المتبحر في أحكام الدين مع الإخلاص والتجرد في القصد واعتماد مشاورة المسلمين...) (٢).

وسيكون المطلب إلى فرعين:

الأول: التعريف بولي الأمر لغة واصطلاحاً

الولي لغة: من ولي الأمر، فكل من ولي أمرك فهو وليك. وجاء اللفظ في القرآن على أوجه^(٣)، منها:

١- الرب: قال تعالى: ﴿قُلْ أَعِزَّ اللَّهُ أَخِيذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يُطْعَمُ قُلٌّ

إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٤).

٢- الناصر: قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ

لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّنْيَا وَكِبَرَهُ تَكْبِيرًا﴾ (٥).

(١) ينظر: تغيير الأحكام، سها مكداش: ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) ينظر: فقه السيرة، البوطي: ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) ينظر: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، الجوزي: ٦١٤/١.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٤.

(٥) سورة الإسراء: الآية ١١١.

٣- الولد: قال تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾^(١).

٤- الوثن: قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنَكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

أما ما كان من موضوع الرسالة فإنه ما دلَّ على التسلط والرعاية وبقية الأوجه فيها بُعد.

فالسُلطان هو: من السلط، والسلطة القهر^(٣).

واصطلاحاً: هو كل من ولي أمراً من أمور العامة، عاماً كان كالسلطان الأعظم، أم خاصاً كمن دونه من العمال، فإن نفاذ تصرفات كل منهم على العامة مترتب على وجود المنفعة في ضمنها، لأنه مأمور من قبل الشارع ﷻ أن يحوِّطهم بالنصح، ومتوعد من قبله على ترك ذلك بأعظم وعيد^(٤).

وله سياسة أمور العامة بما ينفعهم ويدفع الضرر عنهم، أما الكيفية فله اختيارها، إذ قال بعضهم بالتزام الشرع لا غير، وقال آخرون بالحزم. وفي بيان الفرق بينهما سأذكر قول ابن القيم مبيناً أن الأخذ بالسياسة هو الحزم، وإنه لا يخلو منه إمام: (وجرت في ذلك مناظرة بين أبي الوفاء ابن عقيل وبين بعض الفقهاء، فقال ابن عقيل: العمل بالسياسة هو الحزم، ولا يخلو منه إمام، وقال الآخر: لا سياسة إلا ما وافق الشرع، فقال ابن عقيل: السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول ﷺ ولا نزل

(١) سورة مريم: الآية ٥.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٤١.

(٣) لسان العرب: ابن منظور: ٣٢٠/٧.

(٤) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، الزحيلي: ٤٩٣/١.

به الوحي، فإن أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع أي يخالف ما نطق به الشرع فصحيح وإن أردت ما لم ينطق به الشرع، فغلط وتغليطه للصحابه، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل ما لا يجده عالم بالسير، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف كان رأياً اعتمدوا فيه على المصلحة، وكذلك تحريق علي عليه السلام الزناديق في الأخاديد، ونفي عمر رضي الله عنه نصر بن حجاج لكفى ذلك^(١).

فمحصلة المناظرة: إن المصلحة العامة هي الضابط لذلك على أن لا تخالف نصاً، وفيها المقصد من تطبيق شرع الله تعالى.
الفرع الثاني: تأثير تدخل ولي الأمر على الحكم:

لما كان لولي الأمر تأثير واضح على نواحي الحياة المختلفة حتى المعنوية منها، وإن تأثير السلطان على رعيته كالروح من الجسد، فإن استقام مزاجها استقام مزاج جميع أعضائه وحواسه، وإن فسدت فسد مزاج الأعضاء بفسادها، وتعطلت أحوال الجسد^(٢)، ولما كان لكل فرد تحت مظلة الإسلام حقوق وواجبات، فإن من كانت له سلطة منهم كان ذلك في حقه أكد، وسأذكر من الحقوق العامة والخاصة ما له علاقة بتغيير الحكم، أما الجوانب الأخرى للموضوع؛ مثل أنواع الولاية وطريقة انتخاب السلطان،.. وغير ذلك فلا حاجة لذكرها.

فيكون تصرف ولي الأمر على ناحيتين:

الناحية الأولى: المصلحة المرسلة: إذ إن له أن يتصرف بما فيه مصلحة المجتمع، والمصالح في الحقوق الشخصية، مثل انحلال الزواج بين المفقود وزوجته عند طلبها بعد مضي أربع سنوات حال فقدانه في سلم، وسنة واحدة حال الحرب^(٣).
علماً أن ممارسة ولي الأمر لكثير من الحقوق يدخل في إطار المصالح المرسلة.

(١) اختيار المناسب لشرع الحكم، الشنقيطي: ٢٩٦/١.

(٢) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، محمد الحموي: ٤٤٩/١.

(٣) ينظر: المدخل الفقهي العام، الزرقا: ١١٨/١.

الناحية الثانية: السياسة الشرعية: السياسة مأخوذة من ساس القوم فلاناً، إذا ولوه رياستهم، وقيادتهم، وعند الفقهاء لها معانٍ متعددة، منها:

الأول: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة.

الثاني: رعاية شؤون الأمة على وفق أحكام الشريعة، إذ يقترب لفظ (السياسة) هنا بلفظ (الشرعية).

الثالث: ما يفرضه الحاكم مما فيه زجر وتأديب^(١).

فتكون السياسة الشرعية: (التصرف الصادر من قبل الحاكم على الرعية لمصلحة يقدرها في الوقائع التي لم يرد فيها نصّ خاص، وفي الأحوال التي من شأنها أن تتبدل تبعاً لتغير الظروف)^(٢)، وليس في هذا التعريف مخالفةً للتعريف الثاني؛ لأنّ التعريف الثاني إطاره المصلحة العامة أما التعريف المختار فإنّ إطاره المصلحة المرسلّة.

وتعتمد على القرائن والأحوال، فيكون فقه السلطان بحسب الحال والمآل والظرف والمكان، وعلى أساسها يتصرف هو أو من ينوبه من القضاة عند تدافع المأمورات أو المنهيات^(٣).

فمن الحقوق العامة:

الحقّ الأول: حق إثبات التحريم والإيجاب والعقاب: وذلك فيما كان مباحاً قبل طرؤ الظروف التي استدعت تدخله، إذ له أن يُحرّم أفعالاً وأن يوجب أخرى لمدة مؤقتة، ويتدخل في العقوبات فله فيها ما سأذكره في موضعها الخاص. أمّا قيد تصرفه هنا فهو عدم الخروج عن نصوص الشريعة، أو مبادئها العامة، أو روحها التشريعية، وأن يكون قصده تحقيق المصلحة.

الحق الثاني: حق تخصيص القضاء: فيخصص لكل قاضٍ قضايا خاصة ينظرها.

(١) ينظر: القاموس الفقهي، سعدي أبو حبيب: ٢٣٠.

(٢) السياسة الشرعية وأثرها في الحكم الشرعي التكليفي، نسبية مصطفى البغا: ٤٦.

(٣) ينظر: السياسة الشرعية، عبد الوهاب خلاف: ٦-٧.

ويقيد هذا الحق بعدم تجاوزه إلى المنع الكامل للقضاة عن النظر في القضايا.

الحق الثالث: حق العفو: وذلك في جرائم التعزير^(١).

وهذا الحق مقيد بتحقيق المصلحة، حقوقه وواجباته الخاصة اخترت أن أقسم

الموضوع على أقسام، وهي:

الأول: ما يجب على ولي الأمر، إذ يجب عليه أشياء، منها:

أ- الاجتهاد في جرائم التعزير التي لم تُقدر:

وذلك مع فرضية كونه مجتهداً، مثل عقوبة المدين الغني المماطل^(٢). (يعمل بذلك الاجتهاد إن لم يسبقه أحد الأئمة إلى اجتهاد فيه، ففي زكاة الرّكاز -عند الشافعي- وَيَعْمَلُ وَلِيُّ الْأَمْرِ بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فِي الْجِنْسِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ وَفِي الْقَدْرِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ مَنْ سَبَقَ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْوَلَاةِ قَدْ اجْتَهَدَ رَأْيَهُ فِي الْجِنْسِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ، وَفِي الْقَدْرِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَحَكَمَ فِيهِمَا حُكْمًا أَنْفَذَهُ وَأَمْضَاهُ، اسْتَقَرَّ حُكْمُهُ فِي الْأَجْنَاسِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَقُّ الْمَعْدِنِ، وَلَمْ يَسْتَقِرَّ حُكْمُهُ فِي الْقَدْرِ الْمَأْخُودِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْجِنْسِ مُعْتَبَرٌ بِالْمَعْدِنِ الْمَوْجُودِ، وَحُكْمُهُ فِي الْقَدْرِ مُعْتَبَرٌ بِالْعَامِلِ الْمَفْقُودِ)^(٣).

ب- منع البدع:

لما فيها من إفساد للدين وإضلال للناس، قال صاحب شرح المذهب: (مِنْ الْبِدَعِ الْقَبِيحَةِ مَا اعْتَادَهُ بَعْضُ الْعَوَامِّ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ مِنْ إِيْقَادِ الشَّمْعِ بِجَبَلٍ عَرَفَةَ لَيْلَةَ التَّاسِعِ أَوْ غَيْرَهَا وَيَسْتَصْحِبُونَ الشَّمْعَ مِنْ بُلْدَانِهِمْ لِذَلِكَ وَيَعْتَنُونَ بِهِ وَهَذِهِ ضَلَالَةٌ فَاحِشَةٌ جَمَعُوا فِيهَا أَنْوَاعًا مِنَ الْقَبَائِحِ (منها) إِضَاعَةُ الْمَالِ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ (ومنها) إِظْهَارُ شِعَارِ الْمَجُوسِ فِي الْإِعْتِنَاءِ بِالنَّارِ (ومنها) اخْتِلَاطُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَالشَّمُوعُ بَيْنَهُمْ وَوُجُوهُهُمْ بَارِزَةٌ (ومنها) تَقْدِيمُ دُخُولِ عَرَافَاتٍ عَلَى وَقْتِهَا الْمَشْرُوعِ وَيَجِبُ

(١) ينظر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي: ٢٥٢/١-٢٥٥.

(٢) ينظر: السياسة الشرعية: ٣٦/١.

(٣) الفروع وتصحيح الفروع، الراميني: ١٦٩/٤.

عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ وَقَّعَهُ اللَّهُ وَكُلُّ مَكْلَفٍ تَمَكَّنَ مِنْ إِزَالَةِ هَذِهِ الْبِدَعِ إِنكَارُهَا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(١).

ج- منع الاختلاط:

إنَّ العقوبة على الاختلاط عقوبة تعزيرية، وهي من العقوبات التي يقدرها الحاكم، ولكن المنع من الاختلاط من واجبات الولي، وذلك بمنع النساء الخروج متزيّنات متجملات... ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات، ومنع الرجال من ذلك. أما منع المرأة إذا أكثرت الخروج من منزلها ولا سيما إذا خرجت متجملّة، فهو حق له لا واجب عليه، وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٢).

د- التسعير:

وسياّتي بيانه في موضوع صلاحيات الولي، إلا أن ذكره في موضعين لأن حكمه هنا في حق الولي: فالخلاف في أنه حرام أو جائز، وقال بعض العلماء بوجوبه على الولي، وقال ابن القيم: (وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم، ومنه ما هو عدل جائز. فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه، أو منعهم مما أباح الله لهم، فهو حرام وإذا تضمن العدل بين الناس، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعارضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل، فهو جائز، بل واجب. مثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها -مع ضرورة الناس إليها- إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، والتسعير ههنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به^(٣)).

(١) شرح المذهب، النووي: ١٦٨/٨.

(٢) وهو قول لابن القيم، نقلا عن: الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، سعود العتيبي: ٦٣/١.

(٣) ينظر: الطرق الحكمية: ٥٠٦.

هـ- إقامة عقوبات الحدود:

(ومعنى هذا أن الفقهاء يعتبرون إقامة الحدود من الفروض التي تلزم جميع الأفراد حاكمين ومحكومين، ولا تسقط عنهم إلا إذا أقيمت ولا يجوز فيها عفو ولا إباحة). وكذلك الأمر بالنسبة للعقوبات المقررة لجرائم القصاص والدية، فهي واجبة ما لم يعف المجني عليه أو وليه^(١).

الثاني: ما يأمر به رعيته (صلاحياته): فيتغير الحكم بحقهم في مواضع عديدة، منها:

أ- وجود أذنه في بعض تصرفاتهم:

فمن تصرف في حق عام دون إذن الإمام إن أئلف سواء تعمد أم لا، أما بإذنه فلا يضمن إلا بالتعدي، ومثال ذلك من حفر بئراً فتدهور فيه حيوان، فإن كان الحفر بأذن الولي لم يضمن، أما إن كان بغير إذنه؛ ضَمِنَ. وكذلك إذنه لأصحاب المهن مثل الأطباء، إذ جعل مالك إذن الحاكم في التطبيب شرطاً في انتفاء المسؤولية عن الطبيب كأن يكون مشهوراً بالتطبيب^(٢). وغير ذلك مما يقاس عليه. وصورة ذلك اليوم الحصول على الشهادات المصادق عليها رسمياً.

فالتغير هنا بين الضمان وعدمه سببه وجود إذن الولي، وهناك مواضع لا إذن له فيها، ومواقع فيها إذنه ولكن الضرورة ترفعه، كما في جهاد الدفع -عند الحنابلة- إذا تعذر الوصول إلى الإمام^(٣).

ب- اختياره لهم أحد حكمين إذا تدافعت المأمورات والمنهيات:

فقد يتدافع أمران مطلوب تحصيلهما، ولكن لا يمكن تحصيل أحدهما إلا بتقويت الآخر، أو مطلوب اجتنابهما، ولكن لا يمكن اجتناب أحدهما إلا بفعل أحدهما، وللولي أو غيره اختيار أعظم المصلحتين، أو دفع أقبح المفسدتين، وفي الأمور العامة يكون اختيار أحد الأمرين لصاحب السلطة لا غير، مثل الشهادة حيث

(١) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي: ٢٥٨/١.

(٢) ينظر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة: ٢٥٣/١.

(٣) ينظر: المغني، ابن قدامة: ٤٢٩/١٢.

يطلب فيها العدول، وإذا لم يجدهم صار الأمر بين حالين: أما ضياع الحق أو قبول شهادة غير العدل، فيتدخل القاضي -أي صاحب السلطة- ليختار من يتوسم فيه إنه الأكثر صلاحاً والأقل فجوراً، وقبوله هذا إنما هو من تغيير الحكم، وأشار القرافي في باب السياسة إلى نص بعض العلماء على إنه إذا لم نجد في جهة إلا غير العدل؛ أقمنا أصلهم وأقلهم فجوراً للشهادة عليهم، ويلزم ذلك في القضاة وغيرهم لئلا تضيع الحقوق إذ إن الأعدلية تستفاد من الحاكم^(١).

واعترض البعض إن هذا تغيير الفتوى وليس الحكم، وحجتهم كونها خاصة بالحالة المذكورة، بمعنى إنه إذا وجد العدول لم تقبل شهادة غيرهم^(٢).

والجواب على ذلك سبق بيانه في موضع الخلاف في التمهيد، لأن الخلاف لفظي لا غير فالفتوى عندهم هي حكم المسألة عند الفريق الآخر، ودعوى الخصوص لا يسلم لها لأننا كلما مررنا بنفس الحالة عدلنا إلى حكمها، وإن اضطر لذلك فهو التغيير للحكم الذي أثبتته الشرع لهذه الحالة كما أن عدم قبول غير العدول هو الحكم الثابت عند وجود العدول، قال الزحيلي في شرحه للقاعدة الفقهية التي هي نص الحديث النبوي الشريف (لا ضرر ولا ضرار)^(٣): (كما يفيد الحديث اختيار أهون الشرين لدفع أعظمهما؛ لأن في ذلك تخفيفاً للضرر عندما لا يمكن منعه منعاً باتاً)^(٤)، فيكون بذلك غير مفتعل لذلك فليس تغييراً بل تغييراً.

فيكون الأمر الذي اختاره مطلوب الفعل، والآخر مطلوب الترك، بعد أن كان الخيار متساوياً بينهما.

(١) ينظر: الفروق، القرافي: ٩١/١.

(٢) ينظر: معين الحكام: ١١٧.

(٣) مسند الإمام أحمد بهامش أرناؤوط: باب مسند عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، قال عنه شعيب الأرناؤوط: حسن: (٢٨٦٧١): ٣١٣/١.

(٤) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، الزحيلي: ١٩٩/١.

ج- منعه لمباح عليهم:

أعطت الشريعة أولي الأمر الحق في بعض التشريعات، وقصدت من ذلك التنظيم، والتوجيه، والتمكين من المحافظة على المصالح، ومعالجة الأمور الطارئة، فقد يمنع ولي الأمر بعض المباحات، وله الحق في تعزيز من يرتكب ذلك المحرم - الجديد بعد المنع منه- مثل: المنع من بيع السلاح لأهل الحرب، لما فيه من الضرر العام، فيتجاهل النفع الفردي ويحرم^(١). وقد منع عمر بن الخطاب رضي الله عنه زواج الكتابيات، كما حرم شراء اللحم كل يوم، والفرق بين الممنوع الذي يحرمه ولي الأمر وبين ما حرم من الشرع؛ هو أن ما حرّمته الشريعة محرم دائماً فلا يبيحه ولي الأمر لأن في ارتكابه معصية - فلا يصح أن يُعدّ فعلاً مباحاً، أمّا ما يحرمه أولو الأمر اليوم فيجوز أن يعود إلى الإباحة غداً إذا اقتضت المصلحة العامة^(٢).

إذن: فالتغيير واضح وهو الحرمة بعد الإباحة.

د- (التسعير):

وهو عند الفقهاء؛ تقدير السعر، وذلك بأن تأمر الدولة أهل السوق إلا يبيعوا بضاعتهم إلا بسعر كذا لمصلحة تراها، فيُمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان^(٣)، وفيه خلاف، ومع أن من منهجي في الرسالة عدم إيراد اختلاف المذاهب إلا إنَّ ضرورة بيان النواحي التي تغير فيها الحكم تدعو إلى عرض المذاهب في ذلك.

المذهب الأول: المنع للتسعير مطلقاً لمتأخري الحنابلة^(٤).

المذهب الثاني: المنع إلا إن دعت الحاجة إليه للشافعية^(٥).

(١) ينظر: المجموع، النووي: ٣٣٥/٩.

(٢) ينظر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة: ١٢٥/١.

(٣) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، سعدي أبو حبيب: ٢١٣.

(٤) المبدع، إبراهيم محمد: ٤٧/٤.

(٥) ينظر: الحاوي الكبير، الماوردي: ٤٠٨/٥-٤١٠.

المذهب الثالث: الجواز مقيداً بمشورة أهل الرأي والمشورة للحنفية^(١).

المذهب الرابع: الجواز أو الوجوب حسب المصلحة للمالكية ومتقدمي الحنابلة^(٢).

واستدل المانعون بأدلة منها: ما روى أنس رضي الله عنه، قال: (غلا السعر على عهد النبي ﷺ، فقالوا يا رسول الله: سَعَّرَ لنا، فقال: إن الله هو القابض الرازق الباسط المسعر. وإني لأرجو أن ألقى الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال)^(٣). فمقتضى الحديث أن التسعير ظلم، وإنه ليس للحاكم أن يسعر على الناس، وأن الأمر بيد الله تعالى، ليس لأحد أن يتدخل فيه. وليس فيه تفريق بين تسعير وآخر.

أما المجوزون فقيّدوا الجواز بالمصلحة ورفع الضرر، ووجدوا حالات يكون عدم التسعير فيها هو الظلم، ويكون التسعير فيها عدلاً ومصلحة عامة. ففسروا الحديث على أساس إنه إنما قيل في شأن حالات معينة من التسعير. وأن الحالات التي يناسبها التسعير، ليست بداخلة في مقتضى الحديث. هي داخلة في مقتضى أدلة أخرى تمنع الظلم والتعسف في استعمال الحق، وتأمر بإقامة القسط والتوازن بين المصالح^(٤).

وقال ابن القيم: (وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم، ومنه ما هو عدل جائز. فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه، أو منعهم مما أباح الله لهم، فهو حرام وإذا تضمن العدل بين الناس، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعارضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل، فهو جائز، بل واجب. مثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها -مع

(١) ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني: ١٢٩/٥.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني: ١٢٩/٥.

(٣) سنن الترمذي: ٥٩٧/٣ (١٣١٤) باب ما جاء في التسعير، قال الترمذي: حسن صحيح.

(٤) ينظر: التاج والإكليل، محمد العبدري: ٣٨٠/٤.

ضرورة الناس إليها- إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، والتسعير ههنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به^(١).

إذن: يأتي حكم التسعير على ناحيتين:

إحدهما: في حق الولي. والثانية: في حق الناس.

والراجع في الأولى الجواز ما لم تدع الضرورة إلى وجوبه، وهنا يكون تأثير الولي في حكم التسعير، فتغير الحكم من الحرمة إلى الجواز (الوجوب - الندب - الإباحة). ولكن بشروط، هي:

١- أن يكون الغلاء من فعل التجار.

٢- ظهور الاحتياج إلى السلع المغالى في أثمانها.

٣- أن يتعين التسعير وسيلة وحيدة لمقاومة الغلاء.

٤- أن يكون التسعير باستشارة أهل الخبرة^(٢).

وفي الثانية: الجواز، وقد قال عمر رضي الله عنه لرجل سحر زبيبا له: (قَدْ حُدِثَتْ بِعِيرٍ مُّقْبِلَةٍ مِنَ الطَّائِفِ تَحْمِلُ زَبِيْبًا وَهُمْ يَعْتَبِرُونَ سِعْرَكَ فَإِمَّا أَنْ تَرْفَعَ فِي السَّعْرِ وَإِمَّا أَنْ تُدْخِلَ زَبِيْبَكَ الْبَيْتَ فَتَبِيعَهُ كَيْفَ شِئْتَ، فَلَمَّا رَجَعَ عُمَرُ حَاسِبَ نَفْسِهِ ثُمَّ أَتَى حَاطِبًا فِي دَارِهِ فَقَالَ لَهُ: (إِنَّ الَّذِي قُلْتُ لَكَ لَيْسَ بِعَزِيْمَةٍ مِنِّي وَلَا قَضَاءً، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَرَدْتُ بِهِ الْخَيْرَ لِأَهْلِ الْبَلَدِ فَحَيْثُ شِئْتَ فَبِعْ، وَكَيْفَ شِئْتَ فَبِعْ)^(٣).

قال الشافعي: (وبه أقول لأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها ولا شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها)^(٤). وللتوفيق بين جوازه للإمام وجوازه للناس يمكننا أن نعتمد قول الشافعية، أي أن نقدر الحاجة إلى التسعير.

(١) ينظر: الطرق الحكمية: ٥٠٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٦.

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي: ٢٩/٦.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي: ٤٠٧/٥.

هـ- تدخله في العقوبات:

وفيها تفصيل؛ وقد مر ذكر الواجب عليه إقامتها^(١)، وهي ما ترتب عليه حد، وهي على سبيل الحصر سبع: الزنا، والقذف، والشرب، والسرقعة، والحرابة، والردة، والبغي. فإن فقدت أحد الشروط -أن تكون تامة، وعدم وجود مانع- انتقلت إلى التعزير، وهنا بالتحديد يرجع الأمر إلى الولي. أمّا إمكان العفو وعدمه؛ ففيه نفس التفصيل، وذلك في حقوق العباد، أمّا في حقوق الله فليس لولي الأمر العفو.

وإجبارهم أو بعضهم على مباح: إذا احتاج الناس إلى صناعة، مثل أن يحتاجوا إلى فلاحه قوم، أو نساجتهم، أو بنايتهم، فإنه يصير هذا العمل واجبا عليهم، ويجبرهم عليه^(٢). فيتغير ذلك المباح إلى واجب عليهم، ولكن وجوبه لا بنص الشارع على وجوبه ولكن بتتبع نصوص الشريعة واستقراء أحكامها، قال الشنقيطي: (فإجبار المالك على أن يسكن في ملكه من يحتاج إلى سكناه مع إعطاء المالك أجره المثل من غير استغلال حاجة المحتاج وإجبار أرباب المهن والصناعات الذين يحتاج الناس إليهم في أعمالهم مع دفع الأجرة العادلة لهم مصلحة ملائمة لتصرفات الشارع وراجعة إلى أصل شرعي، وإن لم يشهد لها أصل معين بالاعتبار إلا أن تتبع نصوص الشرع وأحكامه باستقراءها يدل على اعتبارها)^(٣).

إذن: المباح يبقى مباحا من حيث الأصل ولكن لما اقترن وجوده بالضرورة كان التغير هنا من المباح إلى الواجب الكفائي بحق الجميع أما إذا اختص بالأمر أعيان منهم فإنه فرض عين بحقهم.

(١) ينظر: أسباب تغيير الحكم الشرعي عند الأصوليين: رسالة ماجستير تقدمت بها إيمان نزال، بإشراف: الدكتور بشير مهدي الكبيسي (٢٠١٣): ٥٠.

(٢) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. الزحيلي: ٢٠٦/١.

(٣) اختيار المناسب لشرع الحكم، الشنقيطي: ٢٩٥/١.

ي- إكراههم على بعض التصرفات في المعاملات:

وذلك عند الضرورة، قال الزحيلي: (لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه، والناس في مخمصة، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل، لمنع الضرر)^(١).
وقد يقال: إن هذا الأمر هو نفسه السابق، لكن الإكراه غير الإجبار. فالإكراه للضرورة في حين أن الإجبار للحاجة.

والتغيير هنا من المباح إلى الوجوب، والله تعالى أعلم.
وأحب أن أذكر القاعدة: (التصرف على الرعية منوط بالمصلحة).
ولها ألفاظ أخرى، مثل:

- تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

- منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم.

ومعناها: إن نفاذ تصرف الراعي على الرعية، ولزومه عليهم شأؤوا أو أبوا معلق ومتوقف على وجود الثمرة والمنفعة في ضمن تصرفه، دينية كانت أو دنيوية، فإن تضمن منفعة ما وجب عليهم تنفيذه، وإلا ردّ، لأن الراعي ناظر، وتصرفه حينئذٍ متردد بين الضرر والعبث وكلاهما ليس من النظر في شيء.

وهذه القاعدة ترسم حدود الإدارات العامة والسياسة الشرعية في سلطان الولاية وتصرفاتهم على الرعية، فتفيد أن أعمال الولاية النافذة على الرعية يجب أن تبنى على المصلحة للجماعة وخيرها، لأن الولاية من الخليفة فمن دونه ليسوا عمالاً لأنفسهم، وإنما هم وكلاء عن الأمة في القيام بأصلح التدابير لإقامة العدل، ودفع الظلم، وصيانة الحقوق والأخلاق، وضبط الأمن، ونشر العلم، وتطهير المجتمع من الفساد، وتحقيق كل خير للأمة بأفضل الوسائل، مما يعبر عنه بالمصلحة العامة^(٢).

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. الزحيلي: ٢٠٦/١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٩٣/١.

المبحث الثاني الظروف

إن للبيئة تأثيرها في سلوك الإنسان، فعند تغييرها بين شرق وغرب، وبين ريف وحضر، وبين حرب وسلام، وبين حر وبرد، وغير ذلك فإن لكل من ذلك حكمه الخاص، فلا بد من مراعاة هذه التغيرات في تطبيق الأحكام من أجل العدل والتيسير وبرهنة عدم جمود الأحكام وبالتالي شمول الشريعة السمحة^(١).

المطلب الأول: المكان.

المكان: هو ظرف للحوادث والطوارئ الحادثة فيه^(٢).

أقسامه: يقسم بمثل أقسام الظروف الأخرى؛ على مبهم، ومحدد. فمن المبهم الجهات الست: أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، ولهذا المبهم تأثير على الأحكام أيضاً، فعند الشافعية في الجديد لو تقدم عقب المأموم على الإمام فإن صلاة المأموم لا تنعقد كما لو تقدم عند التحرم، وتبطل لو تقدم خلالها، والمقياس في المساواة والتقدم العقب، فإن المأموم قد يكون أطول فيتقدم رأسه في السجود^(٣).
أما المحدد: فهو ما سوى الجهات المذكورة^(٤)، وسيأتي تأثيره على تغيير الأحكام.

ويتشابه وظرف الزمان في ما يمثله، إذ إن مجرد تغيير المكان ليس هو المؤثر، ولكن اختصاص كل مكان بما يحوي من:

أولاً: الخصوصيات البيئية:

أي طبيعة الأرض والطقس والمناخ، إذ إن البلاد تختلف وعورة وسهولة، وبرودة وحرارة، فتتكون البيئة المكانية من مكونات

(١) ينظر: موجبات تغيير الفتوى، القرضاوي: ٤١.

(٢) ينظر: مصادر الفقه الإسلامي، السجاني: ٣١٩.

(٣) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز، عبد الكريم القزويني: ٣٣٩/٤.

(٤) ينظر: كشف اصطلاحات الفنون، التهاوني: ١٧٩/٣.

تؤثر على السلوك والتفكير الإنساني، وهذه الاختلافات تكون بين^(١):

١- البدو والحضر: إذ إن هناك اختلافات كبيرة في طريقة المعيشة وسائر

العمران، وتغيرت الأحكام بين البيئتين تبعاً لذلك، لما في البداوة من:

أ- الجهل ببعض الأحكام، وبأعراف أهل المدن والحوضر:

مثل عدم قبول شهادة البدوي على أهل القرية - عند الحنابلة - قال الإمام أحمد: (أُخْشِيَ أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْبَدَوِيِّ عَلَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ. فَيَحْتَمِلَ هَذَا أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ. وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَاحْتِجَّ بِمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ قَالَ: (لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ)^(٢). ولأنه متهم، حيث عدل عَنْ أَنْ يُشْهَدَ قَرَوِيًّا وَيُشْهَدَ بَدَوِيًّا. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَا أَرَى شَهَادَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَّا لِمَا فِيهِمْ مِنَ الْجَفَاءِ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْجَفَاءِ فِي الدِّينِ)^(٣).

ب- عدم العمران:

مما أثر على أحكام عدّة، ومنها أحكام القصر مقارنة بالحضر، قال أبو النجاء: (وعرب البدو الذين حيث وجدوا المرعى رعوه يصلون تماماً لأنهم مقيمون في أوطانهم فإن كان لهم سفر من الصيف إلى المشتى ومن المشتى إلى المصيف فإنهم يقصرون في مدة هذا السفر)^(٤).

(١) ينظر: موجبات تغير الفتوى في عصرنا، القرضاوي: ٤١-٤٧.

(٢) سنن أبي داود: ٣/٣٣٦ (٣٦٠٤) باب شهادة البدوي على أهل الأمصار، قال صاحب المحرر: والحديث رواه أبو داود وابن ماجه، ورواته ثقات، وقال البيهقي: (وهذا الحديث مما تفرد فيه محمد بن عطاء عن عطاء بن يسار)، ينظر: المحرر في الحديث: ٦٤٩.

(٣) المغني: ابن قدامة: ١٠/١٤٧.

(٤) الإقناع: أبو النجاء: ١/١٨٣.

ج- قلة عدد المكلفين:

ومن الأحكام التي أثر عليها ذلك عدم وجوب الجمعة عليهم، لأن من شروطها - عند الشافعية^(١) - أن تكون في خطة أبنية مجتمعة، بأربعين رجلاً بالغين عقلاء مستوطنين، مع بقية الشروط.

٢- تغيير الطقس^(٢) في البلد نفسه، فلاءمت بعض الأحكام ذلك التغير:

مثل جمع التقديم في المطر، ومثل عدم إقامة حد الجلد على شخص في الحر والبرد الشديدين - عند الجمهور^(٣) - وذلك خلافاً لأحمد^(٤)، وكذلك تأخير قطع اليد في القصاص إلى اعتدال الجو خوف الهلاك وأخذ النفس فيما دونها^(٥)، وقد قال النووي عن المتحرف لقتال: (يتحول من مقابلة الشمس والرياح إلى موضع يسهل عليه القتال)^(٦)، وهذا التغير واضح في موضوع الرخصة.

٣- تغيير المناخ^(٧) من مكان لآخر:

يختص كل بلد عن غيره بمناخ يسوده، وعلى الرغم من أن المناطق المتجاورة قد تتشابه في مناخها، وقد انتشرت الشريعة الإسلامية إلى أنحاء العالم، فافتضى ذلك

-
- (١) ينظر: المجموع شرح المذهب، النووي: ٤٨/٨، وتسهيل المسالك، ديب الاغا: ١٤١.
- (٢) ويقصد بالطقس حالة الجوفي مكان ما من حيث الحرارة والرطوبة والرياح والأمطار لمدة قصيرة قد تكون يوماً أو بعض يوم. ينظر: معالم الجغرافية العامة، جودة حسنين وفتح محمد: ٢٢٢/١.
- (٣) ينظر: المبسوط، السرخسي: ١١٧/١٣، الأم، الشافعي: ٥٨/٦، نيل الأوطار، الشوكاني: ٢٨٣/٧.
- (٤) ينظر: بداية المجتهد: ٣٢٨/٢.
- (٥) ينظر: الإنصاف، للمرداوي: ٣٠/١٠.
- (٦) روضة الطالبين، النووي: ٢٤٧/١٠.
- (٧) هو متوسط حالة الجو لمدة طويلة قد تكون شهراً أو فصلاً أو سنة. فيقال مثلاً إن مناخ إقليم البحر المتوسط، دفيء ممطر شتاءً، حار جاف صيفاً، والصحراء الكبرى مثلاً مناخها حار جاف طول العام. ينظر: المصدر نفسه. وينظر: الجغرافية الطبيعية، وفيق حسين الخشاب وأحمد سعيد: ٧.

أن تلائم أحكامها مناخ تلك البلاد تيسيراً على أهلها ووصولاً إلى التطبيق الأمثل لتلك الأحكام، لما في هذه الظروف من حرج، ومثال ذلك: حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، فإنه رأى أن فرض الاغتسال ساقط عنه لما يلحقه من الحرج بسبب البرد أو لخوفه الهلاك على نفسه، وقد ثبت بالنص أن التيمم مشروع لدفع الحرج، فعرفنا إنه ليس في شيء من هذه الآثار معنى يوهم مخالفة النص من أحد منهم، وإنهم في تعظيم رسول الله ﷺ كما وصفهم الله تعالى به^(١).

٤ - البلاد ذات ضرورات معينة: وسأذكر مثالا على ذلك الاختلاف بين دار الإسلام ودار الحرب، وذلك بعد أن انتهي من تفرعات الموضوع إن شاء الله تعالى.

ثانياً: الخصوصيات الاجتماعية:

فلكل بلد حالة اجتماعية تختلف عن البلد الآخر، ومن ذلك اختلاف شروط الكفاءة في الزواج بين البلاد ولوفي زمن واحد، فيتوقف على ذلك تحديد الكفاءة الذي يجوز للأب أن يزوجه ابنته الصغيرة بدون إذنهما، وحق الفسخ.. وغير ذلك من الأحكام، التي تخص الأسرة والمجتمع.

ثالثاً: الخصوصيات الاقتصادية:

إن الحالة الاقتصادية للبلاد لها أثر في تغيير الأحكام، قال تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ﴾ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ^(٢). وقد ذكرت في موضوع العوائد تقدير الكفارات، والتقديرات المالية المشابهة لها في التغير من مكان لآخر. رابعاً: الخصوصيات التنظيمية: وهو ما مر في موضوع ولي الأمر والسياسة الشرعية.

(١) ينظر: أصول السرخسي: ١٢٨/٢.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٨٩.

خامساً: الخصوصيات الدينية:

ولها أثر كبير في تغيير الحكم، كاختصاص الحرم بأحكام معينة عن الحجاز، ثم اختصاص الحجاز عن سائر البلاد^(١)، ومثال ذلك دوران أحكام اللقطة بين الجواز والندب والكراهة، وذلك بحسب ما يجد المكلف في نفسه من الأمانة أو الخيانة، ولكن تتغير تلك الأحكام في الحرم إلى عدم الجواز إلا للحفظ على صاحبها، فإن التقطها للتملك حرم وكان ضامناً - عند الشافعية -^(٢)، هذا ما عدا التفاضل في الأجر بين بقعة وأخرى من البلاد. جاء في الحديث النبوي (صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ)^(٣). وقد يكون التغيير إلى عكس الحكم في غير هذه البقعة، ومثال ذلك أن الصلاة تكره في أوقات الكراهة^(٤)، في حين لا تكره الصلاة في حرم مكة مطلقاً^(٥).

سادساً: الخصوصيات الأخلاقية:

ومن العلماء من ذكرها في الأعراف والعوائد، وهي تختلف عنها، وذلك مثل: التشدد في عقوبة الاغتصاب من السجن إلى الإعدام - في السعودية - لأن السّجن لم يعد يكفي لردع أهل الفساد هناك، وكذلك قبول أهل الأندلس - إذ اختلطوا بأهل الأسبان - شهادة عاري الرأس، في وقت كانت لا تقبل في بلاد أخرى، وعدم إسقاط شهادة من لا يطلق اللحية في البلاد الإسلامية، وقد أطلق بعضهم على ذلك عموم البلوى^(٦).

(١) ينظر: الأحكام السلطانية، الماوردي: ١٧٨.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير، الماوردي: ٢٨/٨، وتسهيل المسالك، ديب البغا: ٣١٧.

(٣) صحيح مسلم: ١٢٤/٤ (٣٣٥٣) باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة.

(٤) وهي: طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح، وعند الاستواء حتى تزول، وعند الاصفرار حتى تغرب، وبعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر. إلا ما كان له سبب، كالجنابة والفائتة، وغيرها. ينظر: تسهيل المسالك: ١٢٦.

(٥) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج، الهيتمي: ٦١/٤.

(٦) ينظر: موجبات تغيير الفتوى في عصرنا، القرضاوي: ٥٥، ٩٢.

سابعاً: الخصوصيات اللفظية:

فيما يكون حقيقة أو مجازاً، قال ابن القيم: (لا يجوز له أن يفتي في الإقرار... وغيرها مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ دون أن يعرف عرف أهلها والمتكلمين بها، فيحملها على ما اعتادوه وعرفوه، وإن كان مخالفاً لحقائقها الأصلية)، ثم قال: (وهذا باب عظيم يقع فيه المفتي الجاهل، فيفر الناس، ويكذب على الله ورسوله، ويغير دينه، ويحرم ما لم يحرمه الله، ويوجب ما لم يوجبه الله، والله المستعان)^(١).

ثامناً: الأعراف والعوائد:

وهو موضوع له أهميته لذا سيكون له مبحث منفصل وهو المبحث الرابع من هذا الفصل تحت عنوان (العرف)، فقط سأنقل قول القرافي: (بل لو خرجنا نحن من ذلك البلد إلى بلد آخر، عوائدهم على خلاف عادة البلد الذي كنا فيه أفتيناهم بعادة بلدهم، ولم نعتبر عادة البلد الذي كنا فيه، وكذلك إذا قدم علينا أحد من بلد عادته مضادة للبلد الذي نحن فيه لم نفتحه إلا بعادة بلده دون عادة بلدنا)^(٢). وقوله: (وأن العادتين متى كانتا في بلدين ليستا سواء فإن حكمهما ليس سواء)^(٣).

وقد وعدت بأن أفصل في موضوع تغيير الأحكام بين دار الإسلام ودار الحرب، ومن أهم أسباب اختلاف الحكم بينهما:

أ- الجهل في دار الحرب:

فإنه عذر في الشرائع حتى أنها لا تلزم المكلف هناك^(٤)، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٥)، فالخطاب النازل خفي في حقه لعدم

(١) أعلام الموقعين، ابن القيم: ١٨٦/٤.

(٢) الأحكام، القرافي: ٢١٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٢.

(٤) كشف الأسرار، شرح أصول البزدوي: ٣٤٧/٤.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٤٣.

بلوغه إليه حقيقة بالسماع ولا تقديراً بالاستقاضة والشهرة، لأن دار الحرب ليست محل استقاضة أحكام الإسلام، وذلك عند الأحناف خلافاً لزفر - إذ قال بقضائه الفرائض - وليس من موضوعنا^(١).

ب- استصحاب الحال:

مثل استصحاب حال العقل في براءة الذمة في إسقاط دية المسلم إذا قتل في دار الحرب، أو في إسقاط ما زاد على ثلث الدية في قتل اليهودي؛ لأن الأصل براءة الذمة وفراغ الساحة، وليس في الشرع ما يدل على الاشتغال في قتل المسلم في دار الحرب، ولا على الاشتغال في ما زاد على الثلث في قتل اليهود فبقي على الأصل^(٢).

ج- الضرورة والحاجة:

وقد مر ذكرها في معظم أسباب التغيير في الأحكام، ولكنها هنا كانت سبباً من أسباب تغيير الحكم في دار الحرب، ومن ذلك سقوط ضمان الأموال بالإتلاف في دار الحرب إذا احتيج إلى ذلك^(٣).
وأيضاً: الأكل من طعام الكفار في دار الحرب يتغير إلى الجواز للغانمين للحاجة ولا يشترط إلا يكون معه طعام آخر^(٤)، وكذلك الخضاب بالسواد للجهاد، وكذلك التبخر بين الصفين.

قال ﷺ لمن رآه^(٥) يفعل ذلك: (هذه مشية يبغضها الله إلا في هذا الموضع)^(٦).
ويعفى عن محل الاستجمار^(٧). وأيضاً: سقوط المهر بين الحربيين في دار الحرب -

(١) ينظر: كشف الأسرار: ٣٤٧/٤. وغمر العيون البصائر، الحموي: ٣٠٠/٣.

(٢) ينظر: المعونة في الجدل، الشيرازي: ٣٩/١.

(٣) ينظر: شرح مختصر الروضة، الطوفي: ٥٥١/٣.

(٤) ينظر: فتح القدير، ابن الهمام: ٣٨٤/٣.

(٥) هو أبو دجانة سماك بن حرب، ينظر: آكام المرجان في أحكام الجان، محمد عبد الله الشبلي: ٢٩٤/١.

(٦) ينظر: نيل الأوطار، الشوكاني: باب استحباب الخيلاء في الحرب: ٢٨٧/٧.

(٧) ينظر: المنثور في القواعد الفقهية، الزركشي: ١٧٤/٢-٣٢١.

عند أبي حنيفة - ولا ربا عنده بين المسلم والحربي في دار الحرب خلافا لأبي يوسف^(١). وأيضاً: سقوط سهم من دل على حصن في دار الحرب، سقوط الحد والعقوبة عن مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجبها إلا القتل فتجب الدية في ماله^(٢).

إذن: لا ينكر تغيير الحكم بتغير المكان، حتى في تفضيل بعض الأماكن، قال رسول الله ﷺ أَخْبَرَهُ جِبْرِيلُ: (أَنَّ أَحَبَّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْمَسَاجِدُ، وَأَبْغَضَ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْأَسْوَاقُ)^(٣).

إلا إنَّ هذا التفضيل قد يقترن بقرائن أخرى، مثل: كراهة الإقامة في دار الكفر لما فيها من الفسوق والفجور، إذ يتغير الحكم إذا كان آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر، مع انعدام هذا الخير إذا أقام في دار الإيمان^(٤).

المطلب الثاني: الزمان.

إنَّ الشريعة الإسلامية شريعة حياة، وذلك لصلاحياتها لكل الأزمنة، وهذا من المرونة التي اكتسبت من خلالها الخلود، ولكن تغير أحكامها بتغير الزمان ليس له صورة الخروج عن ضوابطها وغاياتها ولا حتى اتخاذ الوسائل المنحرفة بحجة التغير، ولكن له صور أو جذتها الشريعة لتيسير تطبيق تلك الأحكام.

الزمان: لغة يطلق الزمن ويراد به الوقت قليله وكثيره^(٥).

وطريقة ظهوره تعرف في حركة الكواكب وما يترتب عليها من اختلاف الليل والنهار وطلوع الشمس وغروبها^(٦).

(١) ينظر: فتح القدير، ابن الهمام: ٣٨٤-٣٨٥/٣. ٣٨/٧.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، ابن النجيم: ١٥٧/١. وينظر تيسير التحرير، أمير بادشاه: ٥٧/٤.

(٣) مسند البزار البحر الزخار، حديث جبير بن مطعم (٣٤٣٠): ٣٥٢/٨، وقال الهيثمي: رجال أحمد وأبي يعلى والبزار رجال الصحيح خلا محمد بن عقيل وهو حسن الحديث وفيه كلام، ينظر: مجمع الزوائد - الفكر: ١٣٥/٤.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٣٩/٢٧.

(٥) لسان العرب، ابن المنصور: ١٩٩/١٣.

(٦) ينظر: عامل الزمن في العبادات والمعاملات، محمد الطاهر: ١٣/١.

وعند المتكلمين: هو عبارة عن متجدد معلوم يقدر به متجدد آخر موهوم، فلو قال: أتيتك عند طلوع الشمس، فإن طلوع الشمس معلوم، والمجيء موهوم، فإذا قرن ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الإبهام^(١).

أمّا عند الأصوليين فإنّ تعريفه غير واضح لذلك سأكتفي ببيان صور التغير في الزمان للتعرف عليه.

والوحدة الزمنية سميت ظرفاً لأنها وعاء لما فيها، ولكن بحسب ثبات أو تغير ذلك الشيء الذي فيه، فإن كان هو عينه لا يتغير بتغير ذلك الزمن فلا تأثير له عليه، أمّا إن كان مما تتغير صفته بتغير الزمن؛ فالزمن عامل من عوامل التغير لكونه في تغير دائم. وهنا يأتي سؤال، وهو: ما الذي نقصده بتغير الزمن؟ فإن إطلاق التغير على الزمن مجازاً، ولكن التغير في أفكار الناس وصفاتهم وعاداتهم وسلوكهم، فيكون التغير في:

١- تغير الأعراف والعوائد، وستأتي في مبحث العرف^(٢).

٢- التطور:

وهو عامل مهم من عوامل تغير الأحكام في الزمن، فوجود الكهرباء والأجهزة الحديثة والوسائل المتعددة وتقدم العلم، أدى إلى تغير واضح في كثير من الأحكام؛ مثل تقدير مدة الحمل، فبعد استقرار الحوادث والروايات اختلف فيها، ثم اثبت العلم أنها لا تزيد على تسعة أشهر^(٣)، وهو مذهب الظاهرية^(٤). وكذلك إثبات نسب الولد، قال الزرقا: (وليس تبدل الأحكام إلا بتبدل الوسائل والأساليب الموصلة إلى غاية الشرع)^(٥).

(١) ينظر: التعريفات، الجرجاني: ١٥١.

(٢) ينظر: صفحة: ٨٣ وما بعدها.

(٣) ينظر: الأحوال الشخصية، أبو زهرة: ٤٥٢.

(٤) المحلى، ابن حزم: ٣١٦/١٠-٣١٧.

(٥) المدخل الفقهي، الزرقا: ٩٢٥/٢.

٣- تغير المعلومات:

ويحدث هذا التغير باكتساب العلم وزيادته، وهو أيضا من تغير الوسائل، قال الشاطبي: (كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة، وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل)^(١).

٤- تغير حاجات الناس:

وهو من الأسباب التي سيأتي ذكرها في التطور الاجتماعي، ومن الأمثلة التي مرت بنا: صدقة الصيام إذ لم تعد الحنطة والزبيب من حاجات الناس، وكذلك حديث هند رضي الله عنها بأخذها ما يكفيها وعيالها كونه حكم قضائي لا فقهي، فما يكفي حاجات الأسرة في عصرنا زاد كثيرا عن السابق.

٥- تغير القدرات والإمكانات:

إذ إن تغير الزمان يقتزن غالبا بالتطور في الإمكانيات، وطريقة المعيشة، مما يزيد في قدرات بعضهم، وقد مررنا بنا في موضوع التطور.

٦- تغير الأوضاع الاقتصادية:

تعتبر الحالة الاقتصادية من الجوانب المهمة في ترتب الأحكام على المكلفين، إذ يدخل المال في تحديد نوع من أنواع القدرة، والتي تضادها عدم الاستطاعة، وسأفصل الكلام فيها في الأهلية.

٧- تغير الأوضاع الاجتماعية:

وله النصيب الأكبر في التعرض للتغيرات، لأن لها علاقة بالناس سواء أخلاقهم وسلوكهم، ووضوح التغير فيها بسبب تحول كل التغيرات من: فكر، وحاجات، ومعلومات، .. وكل ما يدخل في تغير الأزمان؛ يعكس صورته واقعا في الأوضاع الاجتماعية، ومن هذه الأوضاع:

(١) الموافقات، الشاطبي: ٣٣٣/٢.

أ- فساد أخلاق أهل الزمان:

وسأتكلم على هذا الموضوع افتراضاً، وذلك لأنني أنظر إليه بتقاول نوعاً ما، فالقول بأن الأخلاق تتغير صحيح، ولكن ليس دائماً نحو الأسوأ^(١).

وقد عدّ بعض العلماء أن تغير الزمان هو فساد الأخلاق لا غير، قال القرضاوي: (الزمن الذي نعيش فيه مختلف عن الزمن الذي عاش فيه من قبلنا، وجدت على الناس فيه أشياء، ولا بد للمفتي من أن يراعي تغير الزمان، وإن لا يثبت على أمر واحد، وخصوصاً تغير الزمان من الحسن إلى السيئ، ومن السيئ إلى الأسوأ، وهو ما عبر عنه الفقهاء قديماً بـ"فساد الزمان"^(٢). ومن ذلك فقدان الورع، وضعف الوازع الديني، والإصابة ببعض أمراض القلوب والنفوس مما يؤدي إلى قعود الهمم عن الواجبات، وفساد الذمم في المعاملات، وفشو الظلم... وغير ذلك. ومن ذلك الاستهانة بأمر الطلاق والتلاعب على شرعه بإيقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد، فرأى عمر رضي الله عنه أن من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم^(٣).

وفي هذا المثال يظهر التغير في الأحكام بتغير الزمان لتغير الأخلاق، ومن أجل تحقيق المصلحة، وتدخل ولي الأمر، وذلك بسد الذرائع، وهذا هو حال الكثير من الأمثلة التي سأذكرها.

ب- حدوث حاجة عامة تتطلبها الحياة المعاصرة:

ويكون التغيير هنا من باب التيسير ورفع الحرج، وذلك من مصالح العامة من الناس، فلو حدثت ضرورة وبقي الحكم على ما كان أولاً للزم منه المشقة والضرر بالناس، في حين إنّ قواعد الشريعة مبنية على التخفيف والتيسير، مثل انقطاع عطايا

(١) ينظر: تغير الأحكام وتطبيقاتها، سها مكداش: ٢٨٠-٢٨٩، وموجبات تغير الفتوى: القرضاوي: ٤٧.

(٢) موجبات تغير الفتوى في عصرنا: القرضاوي: ٤٨.

(٣) ينظر: أعلام الموقعين: ابن القيم: ٢٧/٣. وينظر: المدخل الفقهي: الزرقا: ٩٢٦/٢.

المعلمين في الصدر الأول فلو اشتغلوا بالصناعة للزم عدم تدريس القرآن الكريم، فأفتوا بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم وعلى الإمامة والأذان^(١).

ويدخل في ذلك الحاجة إلى الثقافات العامة والخاصة بالحصول على الشهادات العلمية لمواكبة الانفتاح العلمي للمجتمع، فمن الواضح تغير شروط الكفاءة في الزواج، فأصبح منها المستوى العلمي والحصول على شهادة التخرج بمستوى معين، ولأن الحرفة تغيرت إلى الوظيفة الرسمية.

٨- تغير الأوضاع السياسية: وقد مرت بنا في موضوع تدخل ولي الأمر^(٢).

٩- تغير الرأي والتوجهات الفكرية:

وهذا ليس كما في تغير المعلومات، فقد لا تتغير المعلومات ولكن يتغير الرأي الذي تكون منها أو من غيرها أو بالتوسع بالخبرة أو تقدم السن أو بالتجربة. وجميع هذه الأسباب تتكون بمرور الزمن.

وهذا التغيير إما للتيسير بعد التشدد أو بالعكس أو من الظاهرية إلى المقاصدية، ومن الأمثلة على ذلك: مذهب الشافعي القديم والجديد، وتعدد الروايات للإمام أحمد^(٣).

١٠- تغير دلالة الألفاظ.

فمن ذلك كله يتضح أن تغير الزمن هو تغير الأوضاع والوسائل والأخلاق، وأن التغيير في ذلك يحتاج إلى حكم يؤدي إلى المقصود، فقد يكون الحكم تدبيراً وعلاجاً لبيئة في زمن ما ثم بعد جيل أو أكثر لا يوصل إلى المقصود منه، أو يفضي إلى عكسه^(٤).

(١) ينظر: نشر العرف: ابن عابدين: ١٨.

(٢) ينظر: أسباب تغير الحكم الشرعي عند الأصوليين: صفحة: ٤٥ وما بعدها.

(٣) ينظر: موجبات تغير الفتوى في عصرنا، القرضاوي: ٨٩-٩٠.

(٤) ينظر: المدخل الفقهي، الزرقا: ٩٢٤/٢.

١١- الوسائل الحيوية: والتي غيرت مجرى الحياة كلها في عصرنا الحاضر.

١٢- أخلاق الناس العامة:

إما بالفساد الطارئ أو بالتصرفات المستجدة في كل عصر^(١). وقد مر بنا موضوع الأخلاق في التغيرات الاجتماعية، إلا إنه كان فيه من الخصوصية ولو كان في أفراد إلا أنهم محصورون، أما هنا فيقصد به العموم لأهل الزمن الواحد أو أغلبهم، فذكر ابن القيم القاعدة في فصل سماه (تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد)، وذكر أن الشريعة وجدت لمصالح العباد ولدفع المشقة ورفع الحرج في المعاش... وكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة... فليست من الشريعة^(٢).

وتعني اختلاف الأوضاع والأحوال والوسائل الزمنية عما كانت عليه في السابق، أي ان الفتوى قد تتغير من زمن إلى آخر بحسب الظروف والمصالح^(٣). والتعليل المقاصدي لتغير الحكم بتغير الزمن هو^(٤):

- عموم الشريعة:

إنَّ الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع جميعها، فجاءت داعية جميع البشر، فاستلزم ذلك عمومها لا محالة في سائر أزمنة هذا العالم، فكان من حكمة الله تعالى أن آخر الأديان التي خاطب الله بها عباده ومن أجل ذلك العموم فيه شيئان^(٥):

(١) ينظر: الاستصلاح والمصالح المرسلة، الزرقا: ٤٨.

(٢) ينظر: أعلام الموقعين، ابن القيم: ٦/٣-٧.

(٣) تغير الأحكام دراسة تطبيقية للقاعدة...، سها مكاش: ٣٧.

(٤) ينظر: مقاصد الشريعة، ابن عاشور: ٨٨-٩٢.

(٥) المصدر السابق: ٨٨-٩٤.

الأول: أن يكون أصله ينبني على وصف مشترك بين سائر البشر، ومستقر في نفوسهم، وهو الفطرة، وذلك حتى تكون أحكام الشريعة مقبولة عند أهل العقول الرّاجحة من الناس.

الثاني: إنَّ من أعظم ما يقتضيه عموم الشريعة أن تكون أحكامها سواء لسائر الأمم المتبعين لها بقدر الاستطاعة. لما فيه من عون على حصول الوحدة الاجتماعية، لأنه يحقق التماثل في إجراء الأحكام والقوانين، فكان التوسع في مراعاة العوائد على أن تنزوي تحت القواعد الشرعية العامة.

- صلوح الشريعة:

ومعنى ذلك أن يعمل الناس بها في كل عصر فلا يهلكوا ولا يعنتوا، فتعين أن يكون معنى صلوحية شريعة الإسلام لكل زمان ومكان أن تكون أحكامها كليات ومعاني مشتملة على مصالح صالحة؛ لأن تتفرع منه أحكام مختلفة الصور متحدة المقاصد، فيمكن أن يكون مختلف أحوال العصور قابلاً للتشكيل على نحو أحكام الإسلام دون مشقة^(١).

المطلب الثالث: الضرورة وتأثيرها على تغيير الحكم.

وهي من الأسباب التي لها الأثر المباشر في تغيير الحكم، وذلك لأن المكلف مسؤول عن الحفاظ على نفسه وأعضائه ودينه وماله ونسله، وهذه المسؤولية تحتم عليه مواكبة حاجاته بحسب الضوابط الشرعية عند تعرضه لضرورة من الضرورات. وقد رأيت ادراجها في مبحث الظروف لأنها تعدُّ حالة تحيط بالمكلف يكون عندها في مشقة وعسر.

(١) ينظر: مقاصد الشريعة، ابن عاشور: ٨٨-٩٤.

وسيكون المطلب على فرعين:

الأول: التعريف بالضرورة وشروطها ومقاييس تأثيرها.

الضرورة لغة: (اسم لمصدر الاضطرار، تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا، قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١)، أي فمن ألجئ إلى أكل الميتة وما حرم وضيق عليه الأمر بالجوع وأصله من الضرر، وهو الضيق^(٢)).

وشرعا لها تعريفات متعددة، منها: هي الخوف من الهلاك فيما تتحقق فيه^(٣).

وهي: الحالة الملجئة إلى ما لا بد منه^(٤).

وهي: بلوغه حدا إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب وهذا يبيح تناول الحرام^(٥).

إذن: الضرورة حالة يكون فيها المكلف من الضيق والحرص مما يخرج من الاختيار إلى عدمه، قال الزحيلي: (الضرورة نظرية متكاملة تشمل جميع أحكام الشرع، يترتب عليها إباحة المحظور، وترك الواجب)^(٦)، ففي كل من التعريفات التي مرت ذكر: الخوف، الإلجاء، الهلاك، .. وغير ذلك، مما يقتضي التيسير ورفع الحرج.

الشروط الواجب توافرها في الضرورة: بما أنه في الضرورة فعل الحرام فلا بد من وضع ضوابط وهي أيضا شروط لتلك الضرورة، مثل:

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٣.

(٢) ينظر: لسان العرب، لابن المنصور: ٤/٤٨٤.

(٣) ينظر: مغني المحتاج: ٤/٣٠٦، وينظر: المغني، لابن قدامة: ٨/٥٩٦.

(٤) القواعد والفوائد الأصولية: ١/٢٠٩.

(٥) الأشباه والنظائر، السيوطي: ١/٨٥.

(٦) الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي: ٤/١٥٣.

١- ألا يكون هناك بديل لها من الحلال في دفع الضرر عن المكلف، فعند الشافعي: إن التيمم خلف -أي بدل- ضروري، فلا يتيمم إذا كان عنده إنباء من الماء أحدهما طاهر والآخر نجس، بل يتحرى ويتوضأ، أما عند الحنفية فالتيمم خلف مطلق لا ضروري^(١).

٢- ألا يكون معها الإفراط في إحلال المحرمات كالقتل والزنا لأنها مفسد، ومقاصد الإسلام جلب المصالح ودفع المفسد، بل لابد من الموازنة بينهما.

٣- أن تكون متحققة لا منتظرة، إلا إنه لا يشترط فيه التيقن بل يكفي الظن، فلو أشرف على الهلاك لم ينفعه أكل الحرام.

٤- أن تتحقق الضرورة في العذر، كالخوف من هلاك النفس أو على عضو، أو الخوف من زيادة مرض أو المال... أو غير ذلك.

٥- وهناك خلاف في المقدار الذي يباح للمكلف لدفع الضرر، والجمهور على الحد الأدنى من ذلك^(٢).

أقسام الضرورة: إنَّ الضرورة هي الضيق والخرج بصورة عامة، إلا أن لها أقساماً بمقاسات، منها:

المقياس الأول: ما يؤدي إليها، ومن ذلك:

١- الإكراه الملجئ:

وفيه أقصى حالات الضرورة، إلا أن الأفعال معه تكون للجوارح لا القلب، وقد وجدت في بعض أقوال الأصوليين بيان نوع الحرمة التي يؤثر فيها فيغير الحكم، فمن الحرمات ما يحتمل السقوط، مثل الميتة والخمر والخنزير، وهذا النوع يؤثر فيه الإكراه فيبيحه. ودليله قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ

(١) ينظر: شرح التلويح، للتفتازاني: ٣١٠/٢.

(٢) ينظر: المغني، ابن قدامة: ٥٩٥/٨، وينظر: الفقه وأدلته. ...: ١٥٦/٤-١٥٧.

إِيَّاهُ^(١)، فإن الاستثناء من الحرمة حل^(٢). وقال السلمي: (ما كان حراماً بوصفه وسببه أو بأحدهما فلا يأتيه التحليل إلا من جهة الضرورة أو الإكراه)^(٣).

أما غير الملجئ فإنه لا يسقط لأن الضرورة كانت في الملجئ ولا ضرورة هنا، وكذلك الحرمان التي فيها الرخصة، فإن الإكراه يؤثر في تغيير الحكم فيها وهو الموضع الذي ذكرته في الأهلية، أما النوع الأخير من الحرمان فهو ما لا يشمل السقوط ولا الرخصة.

ومن العلماء من جعل الإكراه في موضوع الرخصة فقط ففرق بينه وبين الضرورة وعند الحنفية الإكراه من الضرورة، ولكن الضرورة للترخيص، فما كان مسقطاً للحرمة جعلوه واجباً ثم المندوب ثم المباح، ولذلك اختلفت وتعددت أقسام الرخص^(٤)، قال ابن أمير الحاج: (الصحيح أن حكمها واجب، فتغير حكمها من صعوبة التحريم إلى سهولة الوجوب، لموافقتها لغرض الأنفس، لعذر الاضطرار، مع قيام سبب التحريم حال الحل)^(٥).

إذن: الخلاف لفظي، فإن ما حرم عند الاختيار يتغير حكمه عند الإكراه إلى الإباحة أو الترخيص وقد يصل إلى الوجوب^(٦)، وقد يبقى على الحرمة، وذلك بحسب نوع الحرمة ونوع الإكراه، أما بمن تعلق الإكراه والى من ينسب فليس من موضوعنا.

(١) سورة الأنعام: من الآية ١١٩.

(٢) ينظر: شرح التلويح، التفقازاني: ٤٢٤/٢.

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، عز الدين السلمي: ٩٤/٢.

(٤) ينظر: أقسام الرخصة من الرسالة: ١٩١.

(٥) التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج: ١١٢١/٣.

(٦) عند الجمهور: وجوب الأكل من المحرم بمقدار ما يسد رمقه، وقيل إنه مباح عند بعض

الحنفية وفي وجه عند الحنابلة، ينظر: البدائع: ١٧٦/٧، وينظر: مغني المحتاج: ١١٥/٢،

وينظر: الفروق: ١٨٣/٤.

٢- الوجود في دار الحرب والبعد عن دار الإسلام:

مما يقتضي الجهل، بما أن العلم بالتكليف شرط فيه، وكذلك ما يقتضي الأكل من طعامهم، قال السيوطي: (والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لأنه أبيح للضرورة، فإذا وصل عمران الإسلام امتنع، ومن معه بقية ردها)^(١).

المقياس الثاني: جنس الشيء المستباح لها:

لأن الضرورة قد تكون متحققة، فيحل بها المحرمات مع فرق بين ما يضمن أو لا، وذلك فيما كان تحريمه من جهة سببه وصفته وهو على نوعين أيضا هما: ما حرم تحريم الوسائل، مثل أكل المال المشترك بدون علم الشريك. وما حرم تحريم المقاصد، مثل من أكل مالا مغصوبا. أو من جهة وصفه فقط، كمن اضطر مُحَرِّما إلى أكل الصيد. أو من جهة سببه فقط، فمال الشريك من ذلك، قال السلمي: (ما كان حراما بوصفه وسببه أو بأحدهما فلا يأتيه التحليل إلا من جهة الضرورة أو الإكراه)^(٢)، وقد تكون الضرورة على شكل دعوى فتحتاج إلى قرائن، وهذه القرائن متعددة، مثل: عموم البلوى، كضرورة قبول شهادة الصبي والمرأة في الاستئذان، وذلك لمشقة حضور الشاهدين فعُدل عن القاعدة لدعوى الضرورة مع عموم البلوى. وهناك قرائن الأحوال، مثل قبول قول المرأة في إهداء الزوجة لزوجها ليلة العرس، ومقتضاه إلا يقبل فيه إلا رجلا، إلا أن قرائن الأحوال من اجتماع الأهل وندرة الغلط اجتمعت مع دعوى الضرورة^(٣). وقد تكون على شكل حاجة فتتزل منزلتها، وهنا القاعدة: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة)^(٤)، إلا أن هناك بعض الفروقات بين الحاجة والضرورة، ومن هذه الفروق: إنَّ الحكم الثابت بعد الحاجة مستمر في حين أنَّ حكم الضرورة مؤقت، وكذلك فإن حكمها عام

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي: ٨٤/١.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، عز الدين السلمي: ٩٤/٢.

(٣) ينظر: الفروق، القرافي: ١٤/١.

(٤) شرح القواعد الفقهية، الزرقا: ٢٠٩/١، القواعد والفوائد الأصولية: ٨٨/١.

فالتسهيل بسببها في حق قوم لا يمنع في حق آخرين، وكذلك فإن الحاجة دون الضرورة من حيث أن الضرورة في الحالة الملجئة إلى ما لا بد منه، في حين أن الحاجة تستدعي تيسيرا لأجل الحصول على المقصود^(١)، ومثال ذلك: لو أدخل المحدث أو الجنب أو الحائض التي طهرت اليد في الماء للاغتراف لا يصير مستعملا للحاجة^(٢).

وقد تكون الضرورة من باب أولى إذا كان الشيء المستباح بين اثنين: قليل وكثير، وما كان فيه محظور لا غير وما اجتمع فيه محظوران، فمن اضطر مُحَرَّمًا إلى صيد أكله وكان الصيد كلبًا كان مضطرا إلى ما اجتمع فيه محظوران، أما من اضطر محرما إلى ذبح صيد مما يحل لحمه وأكله فهو مضطر محظور واحد - وذلك عند من حرم ذكاة الصيد- فإن اجتمع الصنفان فما فيه محظور واحد أولى من الثاني^(٣)، وقد تكون لا ضرورة مع توهم وجودها، مثل: ما كان فيه البدل، فالانتقال إلى الصوم عند العجز عن الرقبة في الكفارة ليس ترخصا لضرورة بل إن الشرع أو جب الرقبة في حالة والصيام في حالة والإطعام في حالة أخرى، أما التيمم فمع عدم الماء هو بدل ومع وجوده لعذر من مرض أو غيره فهو رخصة لضرورة، وقد ذكرته في ضوابط الضرورة وشروطها^(٤).

الفرع الثاني: تأثير الضرورة على تغيير الحكم:

لقد سبق أن ذكرت أن الحرمان على أنواع، وذلك في أقسام الضرورة التي هي صورها، ومن المعلوم أن الحرام قد يكون لذاته أو يكون حراما لغيره، ومن أجل معرفة موضع تأثير الضرورة في المحرم؛ سأذكر سؤالا، وهو: هل الحرمة متعلقة بالفعل أم بالمحل؟ والجواب -عند الحنفية- هو: إن كان الفعل حراما لغيره،

(١) ينظر: شرح القواعد الفقهية، الزرقا: ٢٠٩/١.

(٢) ينظر: فتح القدير، ابن همام: ٨٧/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٧/٣.

(٤) ينظر شرح التلويح على التوضيح، التفتازاني: ٣١٠/٢، وينظر: القواعد والفوائد الأصولية، ابن اللحام: ١٦٠/١.

وهو ما لا يكون منشأ حرمة عين ذلك المحل كحرمة أكل مال غيرك فأنها ليست للمال نفسه بل لكونه ملك غيرك، وإن كان الفعل حراما لعينه، وهو ما يكون منشأ حرمة عين ذلك المحل كحرمة أكل الميتة وشرب الخمر،.. فالمحل أصل والفعل تبع بمعنى أن المحل أخرج أولاً من قبول الفعل ومنع ثم صار الفعل مخرجاً وممنوعاً، فتنسب الحرمة عندهم إلى المحل^(١).

فيكون بذلك تأثير الضرورة في المحل، فما كانت الحرمة لعينه، كالميتة يجب أكلها - عندهم - عند الضرورة، في حين ما كانت الحرمة لغيره، مثل أكل مال غيرك، فلا يجب أخذه عند الضرورة^(٢).

إذن: يتبين من قولهم: يجب أكل ما كان محرماً عند الضرورة، أو لا يجب إشارة إلى الإباحة أو الترخيص، إن الحكم هنا انتقل من حالة عدم الضرورة إلى حالة الضرورة، فتغير بحق المكلف المضطر، فكانت الضرورة من أسباب ذلك التغير.

القواعد الفقهية في موضوع الضرورة

١. الضرورات تبيح المحظورات.
 ٢. ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها.
 ٣. إذا ضاق الأمر اتسع.
 ٤. ما جاز لعذر بطل بزواله.
- ومن المسائل التي تدرج تحت هذه القواعد:
١. يجوز إتلاف شجر الكفار وبنائهم لحاجة القتال والظفر بهم.
 ٢. جواز نبش قبر الميت بعد دفنه للضرورة.
 ٣. لو فصد أجنبي امرأة وجب أن تستر جميع ساعدها ولا يكشف إلا ما لا بد فيه

(١) ينظر: التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج: ٢١٥/١.

(٢) المصدر السابق.

٤. مشروعية الإجارة، والجعالة، والحوالة، لعموم الحاجة.

٥. الصلح وجواز النظر للمعاملة ونحوها.

٦. جواز دفع السارق والباغي ما أمكن إلى أن يندفع شره ولو بالقتل^(١).

المطلب الرابع: العرف.

أخذت الشريعة بالحسبان أعراف الناس وعوائدهم لأنهم مادة الشرع ومراده، وتيسيرا عليهم في الأخذ بالأحكام، إلا أن ذلك له ضوابط وقواعد شرعية لضمان تجنب الهوى والانقياد للنظام العام للشرع. فساذكر تعريف كل من الأعراف والعوائد، ثم بيان ضوابط الأخذ بها، ثم تأثيرهما على الأحكام.

العرف لغة: ضد النكر، أو لاه عرفاً، أي: معروفاً، والمعروف ضد المنكر، وهو ما تعرفه النفس من الخير وتأنس به وتطمئن به، وهو مصدر مستعار من عرف الفرس، لتتابعه^(٢).

أما العرف في الاصطلاح، فلم يؤثر عن العلماء تعريف يميز العرف عن غيره، وهذا ما ذكرته في أكثر المواضع التي لم أجد فيها حدوداً للمفردات، واذكر أيضاً أن هذا سببه على الأغلب معرفة المفردة بداهة في ذلك الوقت، أما المعاصرون منهم فإنهم تعرضوا لها بالبيان^(٣).

إذن: هو ما اعتاده الناس وساروا عليه من فعل شاع بينهم أو لفظ تعارفوا إطلاقه على معنى خاص لم يوضع له في اللغة ولا يتبادر غيره عند سماع ذلك

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٨٤-٨٨، القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام، ابن

للحام: ١٥٧-١٦٠، شرح القواعد الفقهية، الزرقا: ١٦٣-٢٠٩.

(٢) ينظر: لسان العرب، ابن المنظور: ٢٣٧/٩.

(٣) ينظر: الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، الزرقا: ٥٥٧، وأصول الفقه، أبو زهرة: ٢٧٣،

وعلم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف: ٨٩، وفلسفة الشريعة، الزلمي: ١٣٧.

اللفظ فالعرف يعرفه كل أحد، أما العادة: فهي ما تكرر فيعاودها مرة بعد مرة^(١)، والعرف أعم من العادة لأن العادة للأفراد فقط^(٢).

أنواعه: إنَّ لنوع العرف أثراً كبيراً في تغيير الحكم، وينقسم حسب المقاييسات التالية:

- ١- بمقياس مادته: على قولي وفعلي.
- ٢- بمقياس شموله على: عام وخاص.
- ٣- بمقياس المشروعية على: صحيح وفساد.
- ٤- بمقياس وقوعه على: ثابت ومتغير^(٣).

إلا إنني سأقتصر على ذكر مقياسين فقط، هما الثالث والرابع، لأن الأول يدخل فيها، أما الثاني فيدخل في باب التخصيص، فإنه لو عارض نصاً فيما أن يعارضه من جميع الأوجه فلا يؤخذ به، وإما أن يعارضه من بعض الأوجه، فإن كان العرف عاماً خصصه، أما الخاص ففيه خلاف - وليس من موضوعنا^(٤).

فالعرف الصحيح: هو ما ليس فيه مخالفة لنص شرعي، ولا تفويت لمصلحة، ولا جلب مفسدة^(٥).

أما العرف الفاسد: فهو ما خالف الدليل الشرعي^(٦).

ولا تأثير له بل إنه لا يعمل به لعدم توفر أحد الضوابط فيه، والضوابط هي:

- ١- أن يكون غالباً مطرداً.

(١) ينظر: أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي: ٨٢٨/٢، وينظر: تيسير أصول الفقه، البدخشاني: ١٥٨/١.

(٢) ينظر: علم القواعد الشرعية، الخادمي: ١٨٤.

(٣) ينظر: أصول الفقه بنسيجه الجديد، الزلمي: ٨٠-٧٩/٢/١.

(٤) ينظر: مجلة المجمع الإسلامي بجدة: ٢٨٣٦/٥.

(٥) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٥٦/٣٠.

(٦) تغيير الأحكام...، سها مكداش: ١٠٧.

٢- أن يكون عاما.

٣- أن لا يخالف نصا شرعيا.

٤- أن يكون قائما عند إنشاء التصرف.

٥- ألا يعارضه تصريح بخلافه^(١).

والمقياس الآخر فيه: العرف الثابت: وهو الذي لا يختلف باختلاف الزمان والمكان، وقد يكون متعلقا بالغرائز الطبيعية، مثل استقباح القبائح، وكذلك الأكل والشرب.

والعرف المتغير: وهو ما في الأمور المسؤولة عن رعاية العرف الثابت، مثل تحديد نوع الأكل، وهناك دواعٍ لتغيرها، مثل الأوضاع وفساد الأخلاق، وحدوث الأنظمة. وهناك دواعٍ لضبطه وتقييده، أهمها تحقيق المصلحة، وتحقيق منظور مقاصد الشريعة، فلو فسد الناس تغير الحكم بما يناسب حالهم من الردع وسد الذرائع وغير ذلك^(٢).

المشروعية:

العرف محسوب في كثير من الأحكام الشرعية العملية بين الناس لما له من تأثير واسع في استنباط الأحكام والاجتهاد فيها ولعل هذا أحد الأسباب التي أدت إلى تغير اجتهادات الإمام الشافعي في مسائل كثيرة توصل إليها حين كان في العراق، فلما انتقل إلى مصر ورأى تغير أعراف الناس وعاداتهم، عدل عن كثير من أقواله في العراق، حتى صارت اجتهاداته الجديدة تعرف بالمذهب الجديد والتي عدل عنها عما في المذهب القديم. ولكن بأي صفة يتسبب العرف في تغير الحكم؟ هل لكونه شرطاً؟ أم إنه دليل أم تابع له؟ والجواب في بيان تأثير العرف على الحكم...

(١) ينظر: أصول الأحكام: حمد عبيد الكبيسي: ١٥٨-١٦٠.

(٢) ينظر: مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعية، محمد سعيد اليوبي: ٦١٠، ومجلة المجمع الإسلامي بجدة: ٢٥٦٩/٥.

وقد استدل القائلون بمشروعية العرف وبأنه أحد مصادر التشريع بأدلة منها:
 من الكتاب: حيث استدلوا بآيات كثيرة منها، قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ
 وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿عَلَى الْمَوْسَىٰ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَّعْنَا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا
 عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢)، أما وجه الدلالة من الآيات فسيأتينا في موضوع (المواضع التي يؤثر
 فيها العرف بالتغيير).

ومن السنة: ما روي عن رسول الله ﷺ: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله
 حسناً)^(٣).

أما الإجماع: فقد اجمع العلماء على مسائل كثيرة وكان مستندهم العرف، ومنها
 الوكالة^(٤).

ومن المعقول: إذ إنَّ العرف مبني على أساس من الضروريات والحاجيات
 ومصالح الإنسان، وبما أن الأحكام صالحة لكل زمان ومكان وفيها رفع الحرج
 وتحقيق التيسير لهذا الإنسان، فكان هناك التلاؤم في المواضع التي قد تؤثر فيها،
 وبنفس هذا المعقول يفهم أنها غير مطلقة العنان لتغير نصاً أو تطل مصالح أخرى
 مأخوذاً بها شرعاً^(٥).

وأجد من الملائم أن أذكر مواضع تأثير العرف، وموضعه الذي استدل به
 العلماء، لأنه يصف مشروعيته ويبينها.

فالمالكية يقيمون للعرف وزناً كبيراً ويعدونه أصلاً من الأصول الفقهية فيما
 لا يكون فيه نص قطعي^(٦).

(١) سورة الأعراف: الآية ١٩٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

(٣) مسند احمد ط قرطبة: ٣٧٩/١ (٣٦٠٠)، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

(٤) ينظر: الإجماع، ابن المنذر: ١٢٨.

(٥) ينظر: تغيير الأحكام...، سها مكداش: ١١٤-١١٦.

(٦) ينظر: العرف، كمال جعيط: ٢٥٣٠/٥.

وذكر ابن نجيم الحنفي في القاعدة السادسة: العادة محكمة (بأن اعتبار العادة والعرف يرجع إليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلاً^(١)).

أما من قال بأنه تابع للدليل وليس أصلاً مستقلاً فإنه اعتبره في تطبيقات النصوص، وقد عقد الإمام البخاري باباً في صحيحه تحت عنوان: باب في من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيع والإجارة والكيل والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة^(٢).

أما من عدّه شرطاً للحكم فإنه طبعاً عدّه الأكثر تأثيراً من الفريقين السابقين، فقال السرخسي: (الثابت بالعرف كالثابت بالنص)^(٣).

وقال ابن بطال: (العرف عند الفقهاء أمر معمول به، وهو كالشرط اللازم في البيوع وغيرها)^(٤).

وبصورة عامة يعدّ العرف من أكثر الأسباب حركة ومرونة وتلامساً مع حاجة المكلفين حتى ظن بعضهم إنه السبب الأكثر تغييراً بمرور الزمن وتقلب الأحوال، وأن عدم عدّه فيه ضرر كبير، والابتعاد عنه من الضلال، يقول ابن القيم: (من افتى بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل... وهذا المفتي اضر على أديان الناس وأبدانهم والله المستعان)^(٥).

(١) الأشباه والنظائر: ٩٣.

(٢) البخاري: ٢٠٥٢/٥ [كتاب النفقات باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها من معروف] (٥٠٤٩).

(٣) المبسوط: ١٥٠/٢٣.

(٤) شرح صحيح البخاري، ابن بطال: ٣٣٣/٦.

(٥) ينظر: أعلام الموقعين، ابن القيم: ٧٨/٣.

ويقول الشيخ أحمد فهمي أبو سنة: (اعتبر الفقهاء -على اختلاف مذاهبهم- العرف، وجعلوه أصلاً ينبني عليه شطرٌ عظيم من أحكام الفقه)^(١).

إذن: يبدو أن العرف مأخوذ به في الشرع ويصح ابتناء الأحكام عليه، وهو في الحقيقة ليس بدليل مستقل، إلا أن سلطان العرف كبير على الأحكام يدخل فيه جميع أبواب الفقه سواء أكان ذلك في العبادات أم المعاملات أم السير أم الأحوال الشخصية كما أن مقياس العادة رجع إليها في الفقه في مسائل لا تعد، فمن ذلك سن الحيض والبلوغ والإنزال وأقل الحيض والنفاس والطهر وغالبها وأكثرها... والبناء على الصلاة في الجمع والخطبة والجمعة بين الإيجاب والقبول والسلام ورده، والتأخير المانع من الرد بالعيب، وغير ذلك^(٢).

فان قيل: لا يوجد فيما ساقه الفقهاء من أدلة الحجة للعرف دليل قوي من كتاب أو سنة، فيمكن القول في الوقت نفسه: إنه لا يوجد أي دليل ضد الأخذ بالعرف الصحيح الذي لا يتنافى مع الشريعة... بل هناك ميزات عدة في الأخذ بالعرف الصحيح لتسهيل مجرى العدالة والوصول إلى الحكم العادل بين الناس، ولذا يقول أبو سنة: (فتمّ بهذا أن العرف مطلقاً لا يمكن أن يجعل مقياساً للخير، كما لا يمكن أن يتخذ الفقيه دليلاً على قواعد صالحة لتنظيم روابط الناس ما لم يؤيده أصل من أصول الفقه)^(٣).

ثم نقل أقوال بعض الفقهاء التي قد يفهم منها أن العرف دليل بنفسه، ثم قال: (إنّ العرف في هذه النصوص ليس دليلاً على الحقيقة، وإنما هو دليل ظاهر فقط، وبانضمام النظر يرى دائماً مردوداً إلى دليل آخر من الأدلة الصحيحة)^(٤).

(١) العرف والعادة، لأبي سنة: ٣٣.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي: ٩٩.

(٣) العرف بين الفقه والتطبيق: ٣٢.

(٤) المصدر نفسه.

وقال الخلاف في بحثه عن العرف: (والعرف عند التحقيق ليس دليلاً شرعياً مستقلاً)^(١).

فالمراجع الأخذ بالعرف باعتباره دليلاً ليس مستقلاً، جاء في مجلة مجمع الفقه الإسلامي: (لا يصح الاستدلال بالعرف فإنَّ العرف ليس من أدلة تشريع الأحكام، وإنما يبنى عليه في تطبيق الأحكام وفهم المراد من ألفاظ النصوص ومن عبارات الناس في إيمانهم وتداعيهم... .. ولا تأثير له فيما تبين من أمر وتعين المقصود منه)^(٢)، ولكنه يرجع إلى أدلة الشريعة المأخوذ بها، والدليل على ذلك أمور عديدة منها:

أولاً: أن الشارع الحكيم على رعاية العرف الصالح الذي استقرت عليه معاملات الناس مثل استثناء السلم وإباحة المضاربة وغير ذلك، أما العرف الفاسد، فقد أبطله وألغاه، كما فعل في كثير من عادات الجاهلية مثل التبني وعدم توريث النساء وغير ذلك.

ثانياً: وقد مر بنا في أدلة المشروعية ومنها الإجماع على أعماله في بعض أبواب الفقه، ثم احتجاج الفقهاء بالعرف في مختلف العصور ينزل منزلة الإجماع السكوتي فضلاً عن تصريح بعضهم به وسكوت الآخرين عنه، فيكون الأخذ به ثابتاً بالإجماع على رأي بعض الباحثين^(٣)، وحاول بعض آخر رد العرف إلى الإجماع العملي، بناء على القول بتجزئة الاجتهاد وعدم خلو العصر من المجتهدين، أورده إلى دلالة الإجماع متى تحققت علته فيما جرى به تعامل الناس^(٤). والمهم من ذلك الأخذ بالعرف سواء كان الإجماع عليه أو أن يكون هو إجماعاً، أو الاثنين معاً، فالمهم إنه يدخل في مواضع دون غيرها.

(١) علم أصول الفقه، الخلاف: ٩١.

(٢) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، أسامة بن زهرة: ٤٧٤/٢.

(٣) فقه الإمام جعفر الصادق: ٢٨/٣.

(٤) نظرية العرف: ٣٦-٣٢.

تأثير العرف على تغيير الأحكام: للعرف تأثير في تغيير الحكم يختلف على نواح، فيكون الأخذ به من ناحيتين:

الناحية الأولى: أنواع الأحكام: وذلك من حيث تعلقها به، أو تعلقه بها، وهي على نوعين:

١. الأحكام الثابتة بعرف أو مصلحة مرسلة أو غيرها ثم يطرأ تغيير على ما ثبت به فتغير تبعاً لذلك، كتعدد المصاحف ثم البقاء على أحدها^(١).

ومن ذلك تعلق الألفاظ بالعرف ثم تعلق الأحكام بالألفاظ، يقول القرافي نقلاً عن مالك: أن العرف نقل الألفاظ إلى رتب ثلاث، هي:

إحداها: إن ينقلها عن الإخبار إلى الإنشاء. كما فيما يفيد البيئونة.

ثانيها: أن ينقلها لرتبة أخرى: فيدل على الأخص بعد أن دل على الأعم. كما في أصل الطلاق.

ثالثها: أن ينقلها العرف إلى الرتبة الخاصة من العدد، فإن زوال العصمة أعم من زوالها بالعدد الثلاث. كما فيما يفيد البيئونة مع العدد^(٢).

وبما أننا في موضوع نقل العرف للألفاظ، فقد ذكر القرافي أموراً، هي:

أ- إن هذه الإفادة عرفية لا لغوية.

ب- إن مجرد الاستعمال - وإن تكرر - لا يكفي في النقل، بل لابد من تكرر الاستعمال إلى غاية يصير المنقول إليه يفهم بغير قرينة، ويكون هو السابق إلى الفهم دون غيره، وهذا هو المجاز الراجح، فقد يتكرر اللفظ في مجازه ولا يكون منقولاً ولا مجازاً راجحاً، كاستعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع.

(١) ينظر: مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعية: ٦١٠.

(٢) ينظر: الفروق: ١٣٦/١ - ١٤٠.

ومن ذلك أيضاً: نقل العادة في الشهادة للمضارع وحده، وفي الطلاق والعتاق اسم الفاعل والماضي، وإن تبدلت تلك العادة يوماً اتبعنا الثانية، وهكذا^(١).

٢. الأحكام الثابتة بنص جاء موافقا لعرف موجود وقت النزول ثم تغير العرف، وهذا ما

فيه خلاف، هل يتغير الحكم أم لا^(٢):

كما في الخلاف في المراد من الحديث: (لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ، وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ)^(٣).

الناحية الثانية: تفعيل الشريعة للعرف، وهو في مجالات:

الأول: ما أحالت الشريعة حكمه على العرف:

قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَشَاوِرًا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^(٤)، أي المتعارف لمثلها على مثله، لأن الله تعالى علم تفاوت خلقه بالغنى والفقر^(٥)، إذن: يكون موقع العرف هنا هو التقدير، فيدخل في بيان الحكم لا وجوده.

(١) الفروق: ١/١٥٦.

(٢) ينظر: المدخل إلى السياسة الشرعية، عبد العال عطوة: ٤٤، وينظر: الفتيا الشرعية، المزيني: ٣٨٣.

(٣) صحيح البخاري: ٧٤/٣، (٢١٧٥) باب بيع الذهب بالذهب.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

(٥) ينظر: جامع البيان، الطبري: ٤٩٥/٢.

الثاني: في مجال الأحكام المطلقة التي لم تحدد:

كالحرز والإكرام والإحسان وغير ذلك، قال السيوطي: (كل ما ورد به الشرع مطلقاً ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف)^(١). فيكون موقع العرف هنا التقييد والله تعالى أعلم.

الثالث: المسائل الاجتهادية:

فيغير المجتهد رأيه في المسألة الواحدة - كما ذكرت عن مذهب الشافعي الجديد، أو يخالف فقهاء المذهب صاحب المذهب. يقول الدكتور وهبة الزحيلي عن أهمية العرف في الاجتهاد: (ونطاق تأثير العرف عند الفقهاء يتحدد في إنه حجة في تفسير النصوص التشريعية، وقد يراعى في تشريع وتوليد وتعديل الأحكام، وبيان وتحديد أنواع الإلزامات والالتزامات في العقود والتصرفات والأفعال العادية حيث لا دليل سواه، وعلى هذا فقد يترك النص الخاص ويؤخذ بالعرف عند الضرورة، وقد يخصص النص بالعرف أو تعامل الناس، وقد يقيد إطلاقه به، وقد يترك به القياس الاجتهادي أو الاستصلاح الذي لا يستند إلى نص، بل إلى مجرد المصلحة الزمنية، لأن العرف دليل ضرورة أو الحاجة، فهو أقوى من القياس ونحوه)^(٢).

حيث يكون للمجتهد نوعان من الوسائل ليصل إلى المقاصد^(٣)، وهي:

أ- الوسائل الثابتة - وليست من موضوعنا.

ب- الوسائل المتغيرة:

وهي الطرق الشرعية المتغيرة بتغير الأحوال والعوائد، والتي تتعين طرقاً إلى مقاصدها بطريق الاجتهاد المضبوط، يقول الشافعي عند ذكر مقدار من

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي: ١٣١.

(٢) العرف بين الشرع والقانون مقال نشر في موقع البلاغ على الانترنت:

www.kantakji.com/fiqh/files/Research/٢٠٣.txt

(٣) ينظر: مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعية: ٦١، وأصول الأحكام، د، حمد عبيد الكبيسي: ١٦٣-١٦٤.

المقادير في الدية أو الكفارة وغيرها: (وهي في هذه الأيام.. كذا)^(١)، وإنما قصد من ذلك أنها متغيرة بتغير الأعراف، والله تعالى أعلم. أما الخلاف في ماهية تغير العرف هل هو تغير الزمن أو العوائد أو أخلاق الناس.. فلا يمكن الاقتصار على أحدها، ولكن مدار التغير مرور الزمن -وسياتي في موضوع تغير الظرف- لأن أخلاق الناس ومن ثم العوائد تتغير بمروره وهي معمول بها، يقول الشاطبي: (العوائد الجارية ضرورية الاعتبار شرعا كانت شرعية في أصلها أو غير شرعية، أي سواء كانت مقررّة بالدليل شرعا أمرا أو نهيا أو إذنا أم لا. أما المقررة بالدليل فأمرها ظاهر وأما غيرها فلا يستقيم إقامة التكليف إلا بذلك)^(٢).

فمن المسائل التي أثر العرف فيها:

المسألة الأولى: في المقادير:

مسألة زكاة الفطر: وهذه المسألة من النوع الأول، إذ نجد فيه أن الحكم ثابت، وهو وجوب زكاة الفطر، قال عليه الصلاة والسلام: (أغنوهم عن المسألة في هذا اليوم)^(٣)، ولكن التغير كان في الأصناف التي تؤدي إلى ذلك الحكم، فكانت هناك خمسة أصناف متعارف عليها من القوت الغالب، ولما تغير العرف في القوت لم يكن هناك مانع من تغير الأصناف التي تؤدي بها، فعند الحنفية^(٤)، القيمة اقرب إلى إغناء الفقير وسد حاجته، وذلك لأن التغير حتى في الحاجات فلم تكن الطعام فقط. مع أن الخلاف في زكاة الفطر ليس محدداً في العرف، ولكنه في التخصيص على الطعام أو لا، وليس من موضوعنا.

(١) ينظر: توضيح المسالك: ٤٣٤.

(٢) الموافقات، الشاطبي: ٤٣٩/٣.

(٣) سنن الدارقطني، كتاب الزكاة، (٦٧): ١٥٢/٢، قال الزيلعي: حديث غريب بهذا اللفظ، أخرجه الدارقطني في سننه عن أبي معشر نجيح، ولفظه، وقال: (أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم)، واسند تضعيف أبي معشر عن البخاري والنسائي وابن معين، وقال مع تضعيفه يكتب حديثه، ينظر: نصب الراية: ٤٣٢/٢.

(٤) ينظر: المبسوط، السرخسي: ١٠٧/٧.

المسألة الثانية: في غلبة الطباع والعوائد ويدخل معها النفقات والملبس:

مسألة سن التزويج للبنات، إذ إنه من المؤشر عليه التغير في تحديده، وربما كان أكثر كلام العلماء أن السبب في ذلك هو تغير المناخ والظروف، إلا أن العرف وتغير الزمن له الأثر الكبير في ذلك، فبعد أن تغيرت المتطلبات للحياة تغيرت أولويات المرأة، فبعد إن كان الزواج من هذه الأولويات، فإنها اتجهت إلى التعليم، بل إن الشهادة أصبحت من متطلبات الكفاءة، وكذلك كثرة الحروب وقلة الزواج وحاجة المرأة إلى إعالة نفسها، والمهم أن هناك أحكاماً تتعلق بهذا التغير ومنها ولاية الإجماع، وحق الفسخ من عدم الكفاءة وغيرها من الأحكام^(١). ويدخل في هذه المسألة ملابس الرجل وحجاب المرأة، إذ إن فرضية ستر العورة ثابتة ولكن التغير في الشكل واللون فقط على أن لا يتجاوز الضوابط والشروط^(٢).



(١) ينظر: تغير الأحكام...، سها مكداش: ١٦٠-١٦٤.

(٢) حيث وضع الفقهاء شروطاً وضوابط للحجاب الشرعي، ومنها: أن لا يشف ولا يصف ولا يكون لباس شهرة، ينظر: المهذب، الشيرازي: ١/١٢٥.

الخاتمة

١. تتصف جميع الأحكام بالثبات، ولكن الحاصل أنَّ للواقعة الواحدة حكمين أو أكثر بسبب اختلاف القرائن والأحوال، فيكون التغير في رفع تطبيق حكم لا رفع الحكم الأصلي وتطبيق الحكم الذي يلائم الظرف الخاص للواقع.
٢. يراعي الاجتهاد التطبيقي المعيارية الشخصية في التشريع، ويحاول أن يحقق الغاية التي من أجلها شرع الحكم، ودوره تنزيل أحكام الشريعة على الواقع بكل مؤثراته، فيضمن أن يكون المآل في التطبيق موافقا لمقاصد الشارع، فيعالج مشكلات الواقع الإنساني ومستجداته، فله أهمية كبيرة يُزاد على ذلك كون موضوعه أصولياً فقهيّاً في تطبيق ما يحقق مقاصد الشريعة.
٣. يتجاذب الحكم كلٌّ من السبب، والشرط، والعذر، والمانع، وتحدد قوة السبب وثبات العلة وجود الحكم واستمراره ما لم يطرأ المانع أو العذر، فيؤول الحكم إلى السقوط أو التخفيف أو النقل إلى البديل أو الثبات، فأوصي بالتيسير على أصحاب الأعذار في ما يعرض من الحوادث.
٤. يكون تدخل السلطان (ولي الأمر) في تغيير الحكم على ناحيتين، المصالح المرسلة والسياسة الشرعية، وقد تدخل الأولى في الثانية ضمناً، وتصرفاته نافذة على الرعية إذا كانت تبنى على تحقيق المصلحة للجماعة، فيكون وعمّاله وكلاء في إقامة المصالح العامة، مثل إقامة العدل، وضبط الأمن ودرء الفساد، ونشر العلم، وغير ذلك.
٥. لا تقتصر تغييرات الظروف في الزمان والمكان على فساد الأخلاق أو تغير العرف، ولكن على خصوصيات واقعية تشمل عليها، فأوصى علماؤنا من يفتي بالاطلاع على واقع المستفتي وظروف بلده، وألا تكون فتواهم حبيسة واقعهم فقط.
٦. تكاد تكون الضرورة والمصلحة العاملين الأساسيين في تأثير أغلب الأسباب المذكورة في الرسالة، ومجال تأثيرهما ثابت في تحقيق مقاصد الشرع التي تدور بين درء المفسد وجلب المصالح، فأوصي بمراعاة عدم دفع الضرر بضرر آخر، لأن ذلك يخالف تحقيق تلك المقاصد.

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم والتفسير:

١. أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢. أحكام القرآن، محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت ١٤٠١ هـ.
٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة، ١٩٨٨م.
٥. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، دار الكتب المصرية، سنة ١٣٦٨هـ.
٦. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
٨. التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: محمد الطهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٩. مفاتيح الغيب التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت ط ٣، ١٤٢٠هـ.
١٠. تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت ١٥٠هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.
١١. تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون - آخر سورة السجدة: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (ت ٤٠٦هـ) دراسة

وتحقيق: علال عبد القادر بندويش «ماجستير»، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

ثانياً: كتب السنة النبوية وشروحها

١. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
٢. تلخيص الحبير، أحمد بن علي بنت حجر العسقلاني، المدينة المنورة، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، ١٣٨٤ هـ.
٣. التمهيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ١٣٨٧ هـ.
٤. الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.
٥. خلاصة البدر المنير تخريج أحاديث الشرح الكبير، عمر بن علي بن الملقن الأنصاري، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.
٦. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.
٧. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٨. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت.
٩. سنن الدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦ هـ.
١٠. سنن الدرامي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
١١. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار العصيمي، الرياض، ط ١، ١٤١٤ هـ.

١٢. سنن النسائي (المجتبى)، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ.
١٣. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
١٤. السنن الكبرى، أحمد شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
١٥. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٧. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر به من الأحاديث على السنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
١٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٩. المستدرک على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٢٠. المسند، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
٢١. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ.
٢٢. مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢٣. مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسري، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٤. مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض وط١، ١٤٠٩هـ.
٢٥. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٢٦. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ.
٢٧. الموطأ مالك بن انس أبو عبد الله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
٢٨. نصب الراية، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.
٢٩. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل، بيروت.
٣٠. شرح صحيح الخاري: علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطل (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم أبو تميم، الرياض، مكتبة الرشيد، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٣١. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

ثالثاً. كتب الفقه

أ- الفقه الحنفي

١. الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الموصلي، مطبعة حجازي، القاهرة.
٢. بدائع الصنائع في ترتيب الصنائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٣. بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، تحقيق: حامد إبراهيم كرسون، ومحمد عبد الوهاب بحيري، مطبعة صبيح القاهرة، ط١، ١٣٥٥هـ.
 ٤. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، أبو عمر فخر الدين عثمان بن علي بن محجن الزيلعي، دار المعرفة، بيروت، ط٢.
 ٥. تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
 ٦. الدر المختار، الحصفكي، بهامش رد المختار.
 ٧. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي؛ الشهير بابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٨٦هـ.
 ٨. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بالكمال بن الهمام، دار الفكر، بيروت، ط٢.
 ٩. المبسوط، شمس الأئمة محمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
 ١٠. مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن شيخ محمد بن سليمان داماد؛ الملقب (شيخ زاده)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 ١١. الهداية شرح البداية، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني؛ أبو الحسين، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- ب- **الفقه المالكي.**
١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، دار الفكر، بيروت.
 ٢. بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي المالكي، دار الفكر، دون طبعة أو تاريخ.
 ٣. التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري؛ الشهير بالمواق، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ، (بهامش مواهب الجليل).

٤. حاشية الدسوقي، محمد عرفه الدسوقي، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد عlish.
 ٥. حاشية العدوي، علي الصعيدي العدوي المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
 ٦. الفواكه الدواني، أحمد بن غنيم بن سالك النفراوي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
 ٧. القوانين الفقهية (قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية) محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، دون طبعة أو تاريخ.
 ٨. كفاية الطالب الرباني، أبو الحسن المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
 ٩. المدونة الكبرى، الإمام مالك بن أنس الأصبحي؛ رواية سحنون عبد السلام بن سعيد التتوخي عن ابن القاسم عن مالك، دار صادر، بيروت.
 ١٠. منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد بن محمد الملقب بعليش، دار الفكر، بيروت.
 ١١. مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله (الخطاب)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- ج- الفقه الشافعي.**
١. إعانة الطالبين، أبو بكر بن محمد شطا الدميّطي؛ السيد البكري، دار الفكر، بيروت.
 ٢. الإقناع، أبو الحسن بن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البغدادي.
 ٣. الأم، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢: ١٣٩٣هـ.
 ٤. تسهيل المسالك بشرح وتهذيب عمدة المسالك وعدة الناسك: مصطفى ديب البغا، دار المصطفى، دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
 ٥. حواشي الشرواني على تحفة المحتاج، عبد الحميد بن حسين الشرواني الداغستاني المكي؛ (بهامش تحفة المحتاج).
 ٦. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢: ١٤٠٥هـ.

٧. الفتاوى الكبرى الفقهية، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة الإسلامية.
٨. المجموع شرح المذهب، محي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تحقيق: محمود مطرحي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
٩. مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الشريني، القاهري الشافعي الخطيب، دار الفكر، بيروت.
١٠. منهاج الطالبين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار المعرفة، بيروت.
١١. المذهب، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الفكر، بيروت.
١٢. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي المصري الأنصاري، دار الفكر، بيروت.
١٣. الوسيط، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ.
١٤. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
١٥. فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ.

د. الفقه الحنبلي

١. أعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي؛ الشهير بابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف اسعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
٢. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرادوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣. الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يوسف البهوتي، مكتب الرياض الحديثة، الرياض، ١٣٩٠هـ.
 ٤. الكافي في فقه الإمام ابن حنبل، عبد الله قدامة المقدسي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٨هـ.
 ٥. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يوسف البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
 ٦. المبدع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
 ٧. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار عالم الكتب، الرياض، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، ١٤١٢هـ.
 ٨. مختصر الخرقى، أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.
 ٩. المغني، عبد الله موفق الدين بن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
 ١٠. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجاة (ت ٩٦٨هـ)، المحقق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- هـ. الفقه الظاهري.**
١. المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لجنة إحياء التراث العربي.

رابعاً - أصول فقه.

١. المذهب في علم أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية): عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢. نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، جمال الدين ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم الراضي.
٣. تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام: بدر الدين محمد إبراهيم الحموي (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة، الدوحة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٥. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي: أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٦. نظرات في أصول الفقه: عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٧. إدرار الشروق على أنواء الفروق: قاسم عبد الله ابن الشاط، دار الرسالة، دمشق، ط٢، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
٨. الاستصلاح والمصالح المرسل في الشريعة الإسلامية: الزرقا، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٩. العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، حققه: د. أحمد بن علي سير المبارك، ط٢، ١٩٩٠م.
١٠. المعونة في الجدل: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، المحقق: د. علي عبد العزيز العميريني، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١١. الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي: مجدي محمد محمد عاشور، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٢. تيسير علم أصول الفقه: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٣. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت ٧١٩هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
١٤. أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، عياض بن نامي عوض السلمي، الناشر دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
١٥. الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٦. مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ٢٠٠١م.
١٧. الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) المحقق: أبو عبيدة مشهور بن آل حسن سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٨. شرح مختصر الروضة: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت ٧١٦هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٩. المسودة في أصول الفقه: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب، عبد الحليم بن تيمية (ت ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)] المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
٢٠. التلخيص في أصول الفقه: عبد الملك بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ) المحقق: عبد الله جول مالنبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢١. أصول الأحكام وطرق الاستنباط في التشريع الإسلامي: حمد عبيد الكبيسي، دار السلام، دمشق، بغداد، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٢. أصول الفقه في نسيجه الجديد: مصطفى إبراهيم الزلمي، المكتبة القانونية، بغداد، ط ٥، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٢٣. رد المختار على الدرر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٤. الاجتهاد المقاصدي حجته، ضوابطه، د. نور الدين الخادمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ.
٢٥. إجماعات الأصوليين جمع ودراسة: مصطفى بوعقل، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٦. علم مقاصد الشريعة: د. بشير مهدي الكبيسي، دار المناهج، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٢٧. الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي؛ وأكملة ابنه عبد الوهاب، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
٢٨. أحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٩. الأحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ.
٣٠. الأحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
٣١. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ.
٣٢. الأشباه والنظائر، تاج الدين ابن السبكي، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
٣٣. الأشباه والنظائر، زين الدين ابن نجيم الحنفي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٣٤. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٧هـ.
٣٥. أصول البزدوي، فخر الإسلام البزدوي، (بهامش كشف الأسرار).
٣٦. أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند.
٣٧. أصول الشاشي، أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٣٨. أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
٣٩. أصول الفقه، محمد أبو النور زهير، دار التأليف.
٤٠. أصول الفقه، محمد الخضري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٧، ١٤١٢هـ.
٤١. أصول الفقه، د. محمد الزحيلي، مطبعة جامعة دمشق.
٤٢. الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي، مطبعة السعادة، القاهرة.
٤٣. أنوار البروق في أنواع الفروق (الفروق)، أحمد بن إدريس القرافي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
٤٤. إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: أحمد بو طاهر الخطابي، طبع بإشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، الرباط، ١٤٠٠هـ.
٤٥. البحر المحيط، بدر الدين بن محمد بن بهادر الزركشي، دار الكتبي.
٤٦. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط٤، ١٤١٨هـ.
٤٧. تخريج الفروع على الأصول، أبو المناقب محمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.

٤٨. تقريب الوصول إلى علم الأصول، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي، تحقيق: د. محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ومكتبة العلم، جدة، ط١، ١٤١٤هـ.
٤٩. التقرير والتحبير، محمد بن محمد بن محمد بن حسن الشهير بابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٠. التلويح شرح التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.
٥١. التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي، (بهامش التلويح).
٥٢. تيسير التحرير، محمد أمين أمير بادشاه، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣. حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح القاضي عضد الملة والدين لمختصر المنتهى لابن الحاجب، (بهامش شرح مختصر المنتهى).
٥٤. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٥٥. رسائل ابن عابدين، (نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف)، السيد محمد أمين افندي الشهير بابن عابدين.
٥٦. الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
٥٧. روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن مسعود، الرياض، ط٢، ١٣٩٩هـ.
٥٨. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول من الأصول، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٣٩٣هـ.
٥٩. شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، المسمى (البدر الطالع في حل جمع الجوامع)، بهامش جمع الجوامع.
٦٠. شرح القواعد الفقهية الشيخ أحمد بن محمد الزرقا، تصحيح وتعليق: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، بيروت، ط٤، ١٤١٧هـ.

٦١. شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء الفتوحي الشهير بابن النجار، مطبعة السنة المحمدية، مصر.
٦٢. شرح اللمع، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الغرب الإسلامي.
٦٣. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، حجة الإسلام محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، تحقيق: د. حمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـ.
٦٤. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، د. محمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦، ١٤٢١هـ.
٦٥. العرف والعادة في رأي الفقهاء، د. أحمد فهمي أبوسنة، مطبعة الأزهر.
٦٦. العدة في أصول الفقه: محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، مطبعة ستارة، قم، ط ١، ١٤١٧هـ.
٦٧. علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار القلم، الكويت.
٦٨. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد الحمودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٦٩. قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
٧٠. القواعد، أبو عبد الله المقري، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
٧١. القواعد في الفقه الإسلامي، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت.
٧٢. قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، علق عليها: طه — عبد الرؤوف، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ — ١٩٩١م.
٧٣. قواعد الأصول ومعاهد الفصول، صفي الدين البغدادي الحنبلي، عالم الكتب، بيروت.
٧٤. قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الصدف ببلشرز، كراتشي، باكستان، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٧٥. القواعد الفقهية، علي أحمد الندوي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٧٦. كشف الأسرار شرح الأصول البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب الإسلامي.
٧٧. اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧٨. مجلة الأحكام العدلية، جمعية المجلة، كارخانة تجارت كتب، الهند، تحقيق: نجيب هواويني.
٧٩. المحصول في علم أصول الفقه، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٣، ١٤١٨هـ.
٨٠. المستصفى من علم الأصول، محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٨١. مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان، ط٢، ١٤٢١هـ.
٨٢. مناهج العقول شرح مناهج الوصول، محمد بن الحسن البدخشي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٣. المنثور في القواعد، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٨٤. المنخول من علم الأصول، حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.
٨٥. نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، د. حسين حامد حسان، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ١٩٨١م.
٨٦. نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٨٧. الوسيط في أصول الفقه، وهبة الزحيلي، طبع جامعة دمشق.
٨٨. علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

خامساً- السياسة الشرعية.

١. السياسة الشرعية: تقي الدين أحمد عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.
٢. السياسة الشرعية وأثرها في الحكم الشرعي التكفي: نسيبة مصطفى البغا، دار النوادر، سوريا، لبنان، الكويت، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
٣. الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي القرافي: دار البشائر، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

سادساً- الفقه عام.

١. نظرية السبب دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والفقه القانوني المدني: علي أحمد صالح المهدي، إشراف: مصطفى إبراهيم الزلمي، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢. الموسوعة الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية: سعود عبد العالي العتيبي، ط٢، ١٤٢٧هـ.
٣. التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي: عبد القادر عودة، دار الكاتب، بيروت.
٤. التشريع الإسلامي صالح للتطبيق في كل زمان ومكان: محمد فهمي علي أبو الصفا والجامعة الإسلامية، ط١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
٥. مصادر الفقه الإسلامي: جعفر السجستاني، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٦. موجبات تغير الفتوى في عصرنا: يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ٢٠١١م.
٧. تغير الأحكام دراسة تطبيقية لقاعدة (لا ينكر تغير الأحكام بتغير القرائن والأزمان) في الفقه الإسلامي: سها سليم مكداش، تقديم: خليل الميس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٨. المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: علي جمعة محمد عبد الوهاب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٩. أدب المفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
 ١٠. تقويم النظر في مسائل خلافة ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة، محمد بن علي بن شعيب، أبو شجاع، فخر الدين، ابن الدهان (ت ٥٩٢هـ)، المحقق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
 ١١. الفقيه والمتفقه: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ.
 ١٢. جوابات الإمام السالمي: نور الدين عبد الله بن حميد السالمي (ت ١٣٣٢هـ)، تنسيق: عبد الستار أبو غدة، ط ٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
 ١٣. هداية العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول: قاسم بن محمد، المكتبة الإسلامية، ط ٢، ١٤٠١هـ.
 ١٤. التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي: عبد القادر لعودة، دار الكاتب، بيروت.
- سابعاً اللغة.**
١. معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، دار النفائس، ط ٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
 ٢. معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط ١، ١٩٧٩م.
 ٣. التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في (معاني القرآن): طه صالح أمين آغا، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
 ٤. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
 ٥. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأفرقي، دار المعارف، القاهرة.
 ٦. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود ظاهر، دار الكتب المصرية.

٧. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٨. المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، القاهرة، ط٢، ١٣٨٠هـ.
٩. المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، تحقيق: سيد محمد عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط٥، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٠. النهاية في غريب الحديث، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الأثير البجزي، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، (قرص ليزري بعنوان: مكتبة الفقه وأصوله، الإصدار ٥,١، عمان - الأردن، ١٤١٤هـ).
١١. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: سعدي أبو حبيب، دار الصديق ودار نور الصباح، دمشق - سوريا، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١١م.
١٢. معجم مصطلحات أصول الفقه: قطب مصطفى سانو، دار الفكر، سوريا، ط٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٣. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الاشبيلي، أبو حسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.